العدد (91)، يناير 2022، السنة التاسعة والعشرون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تدريب وتأهيل 20 باحث عن عمل من المحاسبين حديثي التخرج بالتعاون بين جمعية المحاسبين وهيئة القوى العاملة

المحاسبين: تعديلات جوهرية على قانون الشراكة

عقبات تشريعية وفنية أمام تنفيذ برنامج الحكومة

جائحة كورونا تسرّع من وتيرة التحول الرقمي

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

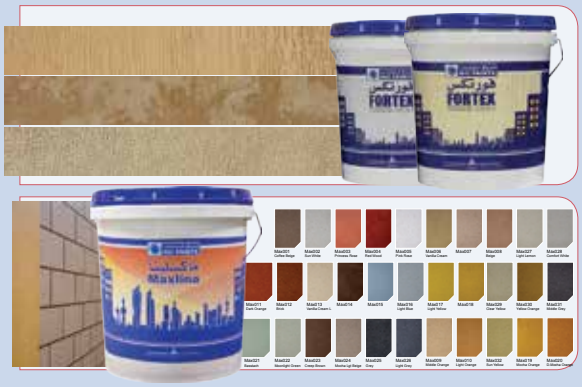

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م^3 من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونـــة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

- أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC
- أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

%15

%30 بلاكات الكهرباء

%10

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

شركة الصناعات الوطنية ش.م.ك

NATIONAL INDUSTRIES COMPANY

national_industries | www.nicbm.com | ☎ 1 844 555

افتتاحية العدد

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

تنويع الاقتصاد والاستدامة المالية ..

قدمت الحكومة الجديدة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد برنامج عملها للخمس سنوات المقبلة والذي تتضمن 4 محاور رئيسية شملت : استدامة وإعادة هيكلة القطاع العام، وتطوير رأس المال البشري ، وتحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة ورغم النقد الذي وجهه البعض للبرنامج بأنه مكرر وإنشائي وخلا من إجراءات إصلاحية جادة ، إلا أن النقد لا يعني التقليل من الجهد الإصلاحي الذي تسعى الحكومة إلى تطبيقه باعتباره خطوة في الطريق الصحيح نحو تنويع مصادر الدخل.

ويأتي البرنامج في ظل تحديات تشريعية وفنية ومالية تمر بها الكويت ، ناهيك عن التحديات الإقليمية والعالمية والتي لا تقل خطورة عن التحديات المحلية. ولا شك أن تنويع الاقتصاد لتحقيق الاستدامة المالية يتطلبان تكاتف الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والابتعاد عن لغة التأزيم السياسي والعمل بجدية لمنع مخاطر تراجع التصنيف الائتماني السيادي للكويت على المدى الطويل.

وقد أعلنت الحكومة أنه لا عودة للإغلاقات مجدداً وأنها ماضية في تعزيز الوضع الصحي للمواطنين والمقيمين والالتزام بتنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بسلامة وصحة الجميع وهو ما انعكس إيجاباً على بيئة الأعمال في كافة القطاعات الاقتصادية وعزز ثقة المستثمرين في الخطوات الإصلاحية الجادة التي تنتهجها الحكومة.

وضمن مشاركتها الفاعلة والتعاون البناء مع المنظمات المهنية محلياً وعربياً ، شارك وفد من جمعية المحاسبين في مؤتمر تكنولوجيا المال "الفنتك" في الشرق الأوسط والذي أقيمت فعالياته في العاصمة القطرية الدوحة بمشاركة كبيرة من المتخصصين في مجال التحول الرقمي ، حيث أكد المؤتمر أهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في تطوير المؤسسات المالية وغير المالية ، وإنعكاسها الايجابي على عمل مزاولي مهنة مراقبي الحسابات والتي يمثل استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية فيها أهمية كبيرة على المدى البعيد.

وعلى الرغم من الحديث المتواصل عن أهمية التحول الرقمي ، إلا أن العالم العربي لا يزال دون مستوى الطموح في استخدام الخدمات المالية الرقمية، رغم أن هذا المجال سيكون له دوراً كبيراً في التأثير على الوظائف التقليدية في القطاع المالي في السنوات المقبلة.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (91)، يناير ،2022، السنة التاسعة والعشرون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

المحتويات

تقرير	تعزيلات جوهرية على قانون الشراكة	6
قوانين وتشريعات	قانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات	10
دراسات وبحوث	تصور مقترح للجهات والهيئات المهنية بدولة الكويت بإصدار معايير للتدقيق	14
في دائرة الضوء	البنك الصناعي .. صرح مالي لتنويع مصادر الدخل	28
مقال	أهمية التدقيق المالي الجنائي في تحديد المسئولية المدنية والجزائية	30
تقرير	برنامج عمل الحكومة... رؤية تحليلية	34
أنشطة الجمعية	"المحاسبين" الخدمات المالية والرقمية تعزز دور مزاولي المهنة	50
منظمات مهنية	ورش عمل متخصصة وفعاليات متنوعة	58
برامج تدريبية	تدريب وتأهيل 20 باحث عن عمل من المحاسبين حديثي التخرج	60

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (91)، يناير ،2022، السنة التاسعة والعشرون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

January 2022 - No.(91)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحميضي
شركة لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

لتفعيل دوره في إنشاء وتسريع وتيرة المشاريع التنموية وتطوير دور القطاع الخاص

"المحاسبين": تعديلات جوهرية على قانون الشراكة

تفعيلاً لدورها البناء في تقديم المقترحات الفعالة لتعديل القوانين والتشريعات الاقتصادية والاسهام في تطوير وتعزيز بيئة الأعمال، قدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عدداً من التعديلات الجوهرية على قانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يلي أهم المقترحات والتعديلات القانونية والاجرائية والرقابية على القانون:

أولا :اقتراح على المادة الثانية:

اضافة فقرة أن يكون ضمن تشكيل اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وحسب ماجاء في القانون بالفقرة الرابعة أن يكون من ضمن الثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم مجلس الوزراء. واضافة ممثل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بهدف امكانية تفعيل تقديم التقارير المحاسبية والقانونية وبهدف تقييم المشاريع الجديدة ومتابعة المشاريع الجديدة والمتعثرة والميزانيات ومن الأفضل أن يكون محاسب قانوني (مراقب حسابات) لا تقل خبرته العملية عن 10 سنوات. أو الاستئناس برأي الجمعية لما لها من ارتباط قانوني تم الاشارة اليه بقانون الشركات التجارية وقانون الاستثمار مع امكانية ارسال أي دراسة او تقييم حالي او جديد للجمعية لتقديم رأيها المختص محاسبيا وقانونيا.

ثانيا: اضافة مقترح على اختصاصات اللجنة العليات لمشروعات الشركات:

الاستئناس والاستفادة من خلال التواصل وطلب تقرير دوري محاسبي ومالي من جمعية المحاسبين والمراجعين بشأن التقارير المالية وتقديم التقارير الرقابية بشأن المشاريع الجديدة او المتعثرة، وتقييم دراسات الجدوى المقدمة للهيئة بهدف تقديم توصيات بشأنها، وكذلك الاستفادة من رأي الجمعية بالنسبة للاشكاليات القانونية والمحاسبية بشأن تقييم ومراجعة التوصيات لمعالجة تعثر بعض المشاريع القائمة، ولما للجمعية من دراسات متخصصة تعالج وتطور وتقيم مشاريع الشراكة ، ولما لها من ارتباط استراتيجي بمراجعة حسابات هذه المشاريع وجميع انواع الشركات المساهمة والوزارات والجهات الملحقة والمستقلة. وللعلم ان الكثير من الجهات الحكومية والشركات المساهمة تستفيد من هذه الخبرة التي لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية .

ثالثا : اقتراح اضافة نص على المادة (6) بشأن اختصاصات الهيئة

وبهدف خلق تعاون والتنسيق مع الجهات العامة وجمعيات النفع العام المهنية المتخصصة مثل جمعية المحاسبين والمارجعين الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية وجمعية المحامين على سبيل المثال بهدف الاستئناس برأيهم المهني والمتخصص بشأن مشاريع الشراكة وتقييم المشاريع ولمعالجة التعثر المالي وبهدف التعرف على أهم توصياتها المهنية المتخصصة.

رابعاً : المقترح باضافة للمواد (11 ، 12 ، 13) من القانون:

من المهم وبهدف تحقيق الرقابة الذاتية المتخصصة بشأن مدى تحقيق مشاريع الشراكة اهدافها الاقتصادية فيما بين القطاع العام والخاص بهدف تفعيل اهدافه مثل تقارير الحوكمة القانونية والمحاسبية والاستئناس بتقارير محاسبية من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن ان يكون ممثل الجمعية من مراقبي الحسابات الممارسين بشأن مدى كفاءة وتطبيق نظم الرقابة المالية الداخلية حيث نجد أنه بالواقع العملي ان هناك شركات مساهمة مدرجة سواء كانت اكتتاب عام او خاص قد احيلت للافلاس او للحراسة القضائية مستثمر بها من قبل الدولة ونتيجة عدم التقييم الدوري لتقرير مراقبة الحسابات وخاصة ان مواد قانون الشراكة قد اشار أن غالباً تكون مشاريع الشراكة بشكل شركات مساهمة لها رؤوس اموال كبيرة تكون خاضعة لقانون الشركات الكويتي الجديد لسنة 2016 وقانون التجارة لسنة 1980 وغيرها من القوانين المتخصصة ، ونجد أن الهدف من هذا المقترح هو تحقيق افضل رقابة استراتيجية تحقق اهداف قانون الشراكة رقم 116 لسنة 2014.

خامسا : اقتراح على المادة (24) :

نقترح أنه لا يجوز عقد شراكات خاصة مثل عقد شركة محاصة متخصصة الا بعد موافقة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكذلك لا يجوز تحميل مشاريع الشراكة اي تعاقدات أو حقوق عينية او عقود اجارة او اية التزامات مع الغير تخالف قانون رقم 116 لسنة 2014 ولا تسري على المشاريع القائمة وتقع باطلة بطلان مطلق.

- اضافة ممثل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بهدف امكانية تفعيل تقديم التقارير المحاسبية والقانونية وبهدف تقييم المشاريع الجديدة
- تقييم المشاريع الجديدة ومتابعة المشاريع الجديدة والمتعثرة والميزانيات ومن الأفضل أن يكون محاسب قانوني (مراقب حسابات) لا تقل خبرته العملية عن ١٠ سنوات.
- اضافة مقترح على اختصاصات اللجنة العليات لمشروعات الشركات بغرض الاستئناس والاستفادة من خلال التواصل وطلب تقرير دوري محاسبي ومالي من جمعية المحاسبين والمراجعين
- اقتراح اضافة نص على المادة (٦) بشأن اختصاصات الهيئة بهدف خلق تعاون والتنسيق مع الجهات العامة وجمعيات النفع العام
- من المهم وبهدف تحقيق الرقابة الذاتية المتخصصة بشأن مدى تحقيق مشاريع الشراكة اهدافها الاقتصادية فيما بين القطاع العام والخاص

سادسا : اقتراح على المادة (25) دعم الضمان المالي للدولة ومستحقاتها:

يجوز للهيئة اذا تخلف المستثمر عن أداء التزاماته التعاقدية أو ارتكب اخطاء جسيمة او المخالفات المنصوص عليها بهذا القانون يجوز للهيئة مباشرة الطلب من جميع الوحدات الادارية بالدولة سواء وزارات أو جهات ملحقة او مستقلة أو جهات مملوكة للدولة أو الغير طلب اجراء حجز ما لدى المدين من مستحقات مالية أو لما للشركة أو مشروع الشراكة وتكون لها الاولوية والامتياز بالسداد ومن خلال اقرار المستثمر بحوالة حق او حوالة دين لصالح الهيئة بهدف تحقيق حماية لاموال الدولة والامتياز ولحماية الدولة من سوء ادارة المشارع وعدم جديتها وبهدف مساعدة مشاريع الشراكة بتحصل ايراداتها أو تخفيض التزاماتها عن طريق مساعدة الجهات الحكومية.

سابعاً : اقتراح على المادة (26) معالجة التعثر :

يجوز للمستثمر أو مشاريع الشراكة الاستفادة من دعم وزارة المالية أو الجهات الحكومية من خلال اعطاء أولوية خاصة عند طرح المشاريع أو لسرعة سداد مستحقاتها او بهدف تحصيل مستحقاتها من الغير من خلال تفعيل مقاصة مركزية بهدف معالجة التعثر المالي الحالي او المستقبلي المتوقع او فيما بين مقاول الباطن لمشاريع الشراكة ويمكن تنظيمها من خلال تفعيل نظام الاوراكل الشامل.

ثامناً : اقتراح على المادة (27) من ضمن أحكام اللائحة التنفيذية :

اضافة الإقرارات المالية والقانونية والنماذج مثل اقرار بتفويض وزارة المالية أو هيئة الشراكة لتحصيل مستحقاتها متى رآت ذلك، وكذلك خلق امتياز قانوني لتحصيل مستحقات المستثمر او مشاريع الشراكة من خلال تفعيل أدوات المقاصة المركزية فيما بين الهيئة والمستثمر والغير والجهات الحكومية.

تاسعاً : اضافة وتفعيل قانون المرافعات التجارية بشأن تفعيل قانون التحكيم القضائي أو التحكيم الاتفاقي

متى كان ذلك مناسباً للمشاريع المقترحة لسرعة معالجة القضايا طويلة الاجل بهدف تحقيق المرونة ، واقتراح اشراك الجمعيات المهنية المتخصصة مثل جمعية المحاسبين والمراجعين وجمعية المهندسين وجمعية المحامين لتفعيل هذا المقترح حيث أن ذلك يساعد على سرعة وتحقيق المرونة عند وجود قضايا فيما بين المستثمر والغير من قانون التحكيم القضائي والاتفاقي.

عاشراً : المادة رقم (31) اضافة يعين مراقب حسابات من قبل الهيئة:

يجوز للهيئة تعيين مراقب حسابات مستقل من طرفها سواء للمشاريع الجديدة أو المنتهية أو المتعثرة لمراجعة المشاريع القائمة أو على مواضيع معينة ويخضع لقانون مهنة مراقبة الحسابات لسنة 2019 وتحدد اتعابه من قبل الهيئة مثلما هو موجود فعلياً بقانون الشركات التجارية لسنة 2016، وكذلك يجوز للهيئة تعيين ممثل لها كعضو مستقبل.

حادي عشر: المادة رقم (32) لجنة التظلمات :

يجوز للجنة التظلمات طلب تقرير متخصص بشأن التظلم المقدم من المستثمر وكذلك الاستئناس بالرأي المهني من قبل الجمعيات المهنية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين وجمعية المهندسين وجمعية المحامين أو من لجنة مشتركة متخصصة من هؤلاء الجمعيات لتقديم رأي مهني بشأن هذه التظلمات، وللعلم هناك العديد من الوزارات استئناست برأي جمعية المحاسبين بالنسبة لمشاريع القوانين أو القضايا المرفوعة منها أو عليها مثل لجنة الطعون الضريبية ومشاريع القوانين التجارية الجديدة.

ثاني عشر: المادة (34) تسري أحكام القانون رقم 2016 وتعديل سريان قانون الشركات القديم.

ثالث عشر: المادة (35) يجب أن يتضمن عقد الشراكة بصفة خاصة تحقيق امتياز مالي:

- اعداد نموذج واقرار قانوني ومالي يعطي مشاريع الشراكة جواز عمل مقاصة مركزية لتحصيل مستحقاتها فيما بينها وبين جميع الوحدات المالية بالدولة بهدف تحقيق دعم مالي لضمان سرعة تحصيل الهيئة لمستحقاتها المالية، وتحقيق امتياز مالي على الغير (دعم المقاصة المركزية لتفعيل موارد الهيئة والمستثمرين) من خلال نظام الاوراكل.

رابع عشر: المادة (38) نطاق سريان القانون :

يجوز تفعيل او اضافة قانون التحكيم القضائي او التحكيم الاتفاقي مع الاستفادة من جدول الخبراء المعتمدين لدى الجمعيات المهنية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين والمهندسين والمحامين لسرعة الفصل وتحقيق المرونة ولمنع فرض الحراسة القضائية أو طلب الافلاس على مشاريع الشراكة.

وأبدت الجمعية استعدادها التام لتقديم بعض التعديلات القانونية والمهنية والشرح المحاسبي والقانوني لمعالجة تعثر مشاريع الشراكة فيما بين القطاع العام والخاص من خلال تكليف بعض المحاسبين القانونيين لشرح هذه التعديلات.

- يجوز للهيئة اذا تخلف المستثمر عن أداء التزاماته التعاقدية أو ارتكب اخطاء جسيمة او المخالفات المنصوص عليها بهذا القانون طلب اجراء حجز ما لدى المدين من مستحقات مالية أو لما للشركة أو مشروع الشراكة وتكون لها الاولوية والامتياز بالسداد

- يجوز للمستثمر أو مشاريع الشراكة الاستفادة من دعم وزارة المالية أو الجهات الحكومية من خلال اعطاء أولوية خاصة عند طرح المشاريع أو لسرعة سداد مستحقاتها

- إضافة الإقرارات المالية والقانونية والنماذج مثل اقرار بتفويض وزارة المالية أو هيئة الشراكة لتحصيل مستحقاتها متى أرتات ذلك

- إضافة وتفعيل قانون المرافعات التجارية بشأن تفعيل قانون التحكيم القضائي أو التحكيم الاتفاقي متى كان ذلك مناسباً للمشاريع المقترحة لسرعة معالجة القضايا طويلة الاجل

- الاستعداد التام لتقديم بعض التعديلات القانونية والمهنية والشرح المحاسبي والقانوني لمعالجة تعثر مشاريع الشراكة

قانون رقم 12 لسنة 2020
بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات

المادة 1

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات المعني الموضح قرين كل منها:

الجهة / الجهات : الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والشركات الكويتية التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات المذكورة بنسبة تزيد علي 50 % من رأس مالها , والشركات والمؤسسات الخاصة التي تحتفظ بمعلومات أو مستندات نيابة عن هذه الجهات .

الموظف المختص : الموظف الذي تحدده الجهة لاستلام طلبات الحصول علي المعلومات والنظر فيها والرد عليها .

المعلومة : البيان أو الإفادة أو المعرفة أو المضمون الذي يتصل بموضوع ما, وتكون المعلومة إما مكتوبة أو مرسومة أو مقروءة أو مسموعة أو مرئية , أو غيرها من الوسائل .

الشخص : كل شخص طبيعي أو اعتباري له مصلحة في الحصول علي المعلومة من الجهة .

المادة 2

يحق لكل شخص الاطلاع علي المعلومات التي في حوزة الجهات والحصول عليها بما لا يتعارض مع هذا القانون والتشريعات النافذة .

كما يحق له الاطلاع علي القرارات الإدارية التي تمس حقوقه ومعرفة المعلومات التي يحتويها كل مستند يتعلق به .

المادة 3

يجب علي الجهات تسهيل الحصول علي المعلومات للأشخاص وضمان كشفها في التوقيت وبالكيفية المنصوص عليها في هذا القانون .

كما يجب عليها أن تعين موظفا مختصا أو أكثر للنظر في طلبات الحصول علي المعلومات التي تكون لديه الخبرة والدراية الكافية في أعمالها , ومنحه الصلاحيات اللازمة للبحث والوصول إلي المعلومة المطلوبة وتقديمها لمن يطلبها .

المادة 4

يجب علي كل جهة تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية والفنية المرعية , وتصنيف ما يجب اعتباره منها سرياً ومحمياً طبقا للقانون وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة 5

تلتزم الجهات بأن تنشر علي موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون دليلاً يحتوي علي قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها , وعلي الأخص ما يلي :

1- القوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تعمل بموجبها , والسياسات العامة التي تؤثر علي الأفراد , والإجراء المتبع في عمليات اتخاذ القرار بما في ذلك قنوات الإشراف والمساءلة .

2- الهيكل التنظيمي والاختصاصات والوظائف والواجبات , وكذلك السياسات والوثائق التنظيمية .

3- دليلاً بأسماء رؤساء الجهات وشاغلي الوظائف القيادية أو من في حكمهم , وسلطاتهم وواجباتهم , وآلية التواصل معهم.

4- معلومات عن برامج ومشروعات وأعمال الجهة ، والإجراءات التي يستطيع الأفراد علي أساسها التعرف عليها بما في ذلك مؤشرات الأداء والجودة والمشتريات والمناقصات .

5- وضع خاصية في الموقع الإلكتروني لمشاركة الأفراد بمقترحاتهم وآراءهم وشكواهم في كل ما يتعلق بأعمال الجهة وآلية الرد عليهم .

6- دليلاً مبسطاً حول كيفية تقديم طلب بالمعلومات لديها , وأية بيانات ذات صلة بمسئولي المعلومات .

7- الخدمات وحقوق الانتفاع المقدمة للجمهور , وأية برامج دعم عامة وقائمة المستفيدين وشروط الاستفادة منها .

8- الإعلان عن الوظائف العامة الشاغرة , وشروط وضوابط التعيين فيها , وأسماء ونتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية للمقبولين .

9- مواقع المواد السامة المستعملة والمشعة والنفايات الخطرة , وطبيعتها ومخاطرها وكمية الانبعاثات الصادرة عن التصنيع والإجراءات المتخذة لتحجيم الأضرار الناتجة عنها إن وجدت.

10- تحديد مواقع الألغام المختلفة عن الحروب والإشارات الدالة عليها إن وجدت .

وأية معلومات أخري تري الجهة ضرورة نشرها .

ويجب تحديث هذا الدليل كلما دعت الحاجة إلي ذلك .

المادة 6

يقدم طلب الحصول علي المعلومات كتابة إلي الجهة التي لديها المعلومة علي النموذج المعد لذلك مرفقاً به البيانات والمستندات علي النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة 7

يجب علي الموظف المختص فور تسليمه الطلب أن يعطي لمقدمه إشعاراً يبين فيه رقم الطلب وتاريخ تقديمه , ونوع المعلومة المطلوبة , والمدة اللازمة للرد عليها .

المادة 8

يجب علي الموظف المختص – بعد العرض علي رئيس الجهة أو من يفوضه – الرد علي الطالب خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تسلمه, ويجوز تمديد هذه المدة لمدة مماثله أو أكثر إذا كان الطلب يتضمن عدداً كثيرا من المعلومات , أو كان الوصول إلي المعلومة يستوجب إشارة جهة أخري مع اخطار الطالب بذلك . علي ألا يزيد مجموع هذه المدد في جميع الأحوال علي ثلاثة أشهر .

المادة 9

يجب علي الموظف المختص عند الموافقة علي الطلب أن يمكن الشخص من الاطلاع علي المعلومات الخاصة به , وتسلمه صوراً من الوثائق المرتبطة بها في حالة طلبها بعد سداد الرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة 10

إذا احتوي الطلب علي أكثر من معلومة , وكان بعضها يدخل في نطاق حماية الخصوصية المحددة في هذا القانون , فعلي الجهة تجزئة الطلب متي كان ذلك ممكننا وإلا تم رفضة .

المادة 11

يجب علي الموظف المختص إخطار الطالب كتابة برفض طلبه , مع بيان أسباب الرفض .

المادة 12

يحظر علي الجهة الكشف عن المعلومة في الحالات الآتية :

1- إذا كان الكشف يمس الأمن الوطني أو الأمن العام أو القدرات الدفاعية , وتشمل :

- الأسلحة والتكتيكات والاستراتيجيات والقوات والعمليات العسكرية .

- المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بإحباط الأعمال العدوانية والجرائم الواقعة علي أمن الدولة الداخلي والخارجي .

- الاتصالات والمراسلات الدولية ذات الصلة بالشؤون الدفاعية والتحالفات العسكرية والمصالح الاستراتيجية للبلاد.

2- إذا تقررت السرية بموجب الدستور أو قانون أو بقرار من مجلس الوزراء - بناءً علي عرض الوزير المعني - باعتبار الأوراق التي تضمنتها سرية وللمدة التي يحددها المجلس .

3- إذا كان ذلك يؤدي إلي التأثير بسير العدالة أو يترتب عليه ضرر بالغير .

4- إذا كانت المعلومات تتعلق بالحياة الخاصة أو الطبية أو الأحوال الشخصية أو الحسابات والتحويلات المصرفية إلا إذا وافق صاحب الصفة علي كشفها .

5- إذا كانت المعلومة تتضمن سراً تجارياً وكان من شأن نشرها إضعاف مصلحة تجارية ومالية لذوي الشأن .

6- إذا كانت المعلومة قد وصلت إلي الدولة عبر دولة أخري أو منظمة دولية وكان من شأن نشرها الإضرار بالعلاقات مع تلك الدولة أو المنظمة .

7- إذا كان من شأن الكشف عن المعلومة إحداث خطر جدي وجسيم يؤثر في اقتصاد الدولة أو المساس بالثقة العامة بالعملة أو علي الصحة العامة أو البيئة .

8- إذا كان الكشف عن المعلومة يسبب خطراً علي حياة فرد أو علي صحته أو سلامته .

9- إذا تقررت السرية بموجب قرار من المحكمة المختصة أو من النيابة العامة أو من الإدارة العامة للتحقيقات .

10- المعلومات المتعلقة بمنازعات لأسرة وقضايا الأحداث والتحقيقات الجارية في القضايا الجزائية .

المادة 13

في جميع حالات رفض الطلب أو عدم الرد يكون لمقدم الطلب تقديم تظلم إلي الجهة وعليها الرد عليه خلال ستين يوماً , ويكون رفض التظلم بكتاب مبيناً به أسباب الرفض , ويعتبر عدم الرد بمثابة رفض للتظلم.

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التظلم والبت فيه.

ولا يجوز اتخاذ إجراءات التقاضي قبل البت في التظلم .

المادة 14

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1- كل موظف مختص امتنع عن تقديم المعلومة لمقدم الطلب بغير مسوغ قانوني.

2- كل موظف مختص أعطي معلومة غير صحيحة لمقدم الطلب .

3- من أتلف عمداً الوثائق أو المستندات الخاصة بالمعلومات .

4- كل من أخل بسرية المعلومات المقررة بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر.

المادة 15

تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة 16

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير العدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره .

المادة 17

علي رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون , ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون حق الاطلاع على المعلومات مع وقف التنفيذ

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)

أقر مجلس الأمة مؤخرا قانون حق الاطلاع على المعلومات اتساقا مع الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الكويت بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في أكتوبر 2003، وجاء هذا الإقرار انسجاما مع استراتيجية الدولة في تنفيذ برنامج الحوكمة والنزاهة الذي اعتمد عام 2008.

على الرغم من أن إقرار هذا القانون جاء متأخرا، إلا أن أهمية مثل هذا القانون الآن تنبع من تعزيز حق المواطن في إشراكه بالمعلومات انطلاقا من معايير الشفافية والحوكمة، والتي هي أيضا تعزز مصداقية الإدارة الحكومية، لأنها هي السبيل لإثبات إدارتها الحكيمة من خلال مؤسساتها المختلفة.

وما لفت انتباهي في هذا القانون هو أن المشرع قد أكد على أهميته لاستكمال تشريعات الدولة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنها صدور القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إلا أن ما جاء في طيات هذا القانون من جوانب تستلزم الوقوف عند بعضها.

فلقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون الى قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، إلا أنني لم أجد أي دور واضح للهيئة في هذا القانون، فلا توجد أية إشارة للهيئة لا في توطئة القانون ولا ضمن أحكامه، حيث قصر المشرع في هذا القانون على النيابة العامة دون غيرها، اختصاص التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقا لما جاء بالمادة 15 من القانون، فكان من المناسب أن يكون لهيئة مكافحة الفساد دور في هذا القانون، خاصة أن الهيئة وفقا لقانون إنشائها تعنى بإرساء مبدا الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة، علما بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) قد أعربت عن ارتياحها الكامل لإقرار مجلس الأمة مشروع قانون تنظيم حق الاطلاع على المعلومات.

إن الأصل في التشريع هو ان يكون حق الاطلاع على المعلومات مشروعا للأشخاص المعنيين، ووجود التشريع هدفه تنظيم هذا الحق، وتحديد الاستثناءات من تلك المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها نظرا لسريتها بموجب نصوص قانونية قائمة، لا أن تحدد المعلومات الواجب إتاحتها من عدمه كما هو منصوص عليها في المادة الخامسة من القانون، والتي ذاتها أعطت الحق للجهة بتحديد المعلومات الضروري نشرها من عدمه.

من جانب آخر، جرى العرف بأنه يتم العمل بالقانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية على أن تصدر اللائحة التنفيذية خلال فترة زمنية وعادة تكون ستة أشهر، إلا أن القانون نص في مادته السابعة عشر على ان يعمل به بعد ستة شهور، أي إن العمل به مؤجل لحين نفاذ تلك الفترة.

ولم يقف هذا الموضوع إلى هذا الحد، بل أوجبت المادة الرابعة من القانون على كل جهة تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية والفنية المرعي ة، وتصنيف ما يجب اعتباره منها سريا ومحميا طبقا للقانون، وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون.

كما ألزمت المادة الخامسة من القانون الجهات المعنية بأن تنشر على موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون دليلا يحتوي على قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها، وقد حددت بعشر قوائم.

وبوجود تلك المدد في تلك النصوص القانونية أتاح القانون للجهات السماح ضمنيا تأجيل تطبيق أحكام قانون حق الاطلاع على المعلومات، فكأنما صدر القانون مع وقف التنفيذ لحين نفاد المدة.

تصور مقترح للجهات والهيئات المهنية بدولة الكويت بإصدار معايير للتدقيق

إعداد
د/ سالم محمد معطش العنزي

أولًا: الإطار العام للبحث

مقدمة ومشكلة البحث :

يهتم واضعي المعايير والمنظمين وصانعي السياسات المحاسبية بالتقارير المالية وأثرها علي الاقتصاد ، وذلك نتيجة لعظم النتائج الاقتصادية المترتبة علي معلومات تلك التقارير ، حيث أن المعلومات المحاسبية تؤثر علي سلوك المستثمرين من خلال اختيارهم لمحافظ الأوراق المالية والتي تؤثر بالتبعية على أسعار الأسهم والحصول علي التمويل اللازم.

ولقد ذكر (David Tweede) رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية سابقا بأن تطوير اقتصاديات الدول يتحقق من خلال التنظيم المحاسبي الجيد ، وأداء عمليات المراجعة بكفاءة ، حيث يسهل ذلك على المستثمرين من إجراء المقارنات لمعلومات التقارير المالية الدولية (Alsaqqa , 2013 & Sawan) ، ولقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board (IASB بوضع وصياغة معايير محاسبية عالية الجودة تلقي القبول العام ، أطلق على تلك المعايير معايير التقارير المالية الدولية In- ternational Financial Reporting Standards "IFRS ، وأصبح استخدام تلك المعايير بمثابة مطلب دولي من كثير من دول العالم لتلبية احتياجات المستثمرين والمساهمين ، وتخفيض التكلفة بالتقارير المالية ، وتحسين كفاءة الأسواق المالية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وسهولة حركة التجارة ، وزيادة المنافسة العالمية.

وقد أشار IASB بأن الدافع الأساسي وراء تطبيق IFRS هو تحقيق المصلحة العامة من خلال ص ياغة مجموعة من المعايير المحاسبية القابلة للفهم والملزمة ، وتلقي القبول العام وتعتمد علي مبادئ واضحة ، هذه المعايير من شأنها أن تنتج معلومات عالية الجودة ، تمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة في القوائم المالية لمساعدة المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، وكذلك الرغبة في توحيد لغة المحاسبة بسبب عالمية الأسواق المالية ، والضغوط التي تمارسها المنظمات والمؤسسات الدولية كشرط لتقديم المساعدات مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، وتحسين جودة التقارير المالية ، والقابلية للمقارنة في القوائم المالية بين الدول (2004 ,Hooper & Morris).

ولقد تبنت كثيرة من دول العالم تطبيق معايير التقارير

المالية الدولية ، فمثلا نجد أن الإتحاد الأوربي قد أصدر التشريع رقم (606) لسنة 2002م والذي يقضي بضرورة تبني الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية لمعايير التقارير المالية الدولية ، وأن تحل هذه المعايير محل المعايير المحلية عند إعداد وعرض البيانات المالية للشركات المدرجة في أوروبا ، وتم تطبيق هذه المعايير علي أكثر من 7000 شركة في 28 بلدة أوروبية ، من بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة ، إضافة إلى بلدان كثيرة قد تبنت بشكل إلزامي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مثل جنوب شرق آسيا ، وآسيا الوسطي وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط، واستجابة لذلك كان هناك ترحيب من قبل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين لتطبيق هذه المعايير ، لما يترتب عليها من إنتاج معلومات تتسم بالجودة العالية والشفافية وإمكانية المقارنة ، التي يصعب إنتاجها في حالة غياب مثل تلك المعايير المشتركة دولية ، ويتعذر إعدادها من قبل الشركات المتواجدة في أنحاء مختلفة من العالم.

الدراسات السابقة الخاصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية:

1 – دراسة (Adebisi, J. F., et all , 2017)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في نيجيريا، وكذلك أثر IFRS على جودة التقارير المالية ، والنتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق معايير IFRS ومستوى الإلتزام بالإفصاح كما يوجد علاقة إيجابية بين تطبيق IFRS وجودة التقارير المالية ، وكذلك ساعد الامتثال للإفصاح الإلزامي في زيادة مقدار الإفصاح الإختياري .

2 – دراسة (Ofoegbu, N. Get al , 2018)

تختبر هذه الدراسة أثر ممارسات الإفصاح وفقا ل IFRS على أدء الشركات المالي المسجلة في نيجريا لفترة 6 سنوات من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧ على ٣١٢ شركة، وتم تكون مؤشر للإفصاح خاص بالدراسة ليقيس درجة إلتزام الشركة بمعايير التقارير المالية الدولية عند إعداد التقارير المالية وأظهرت النتائج أن ممارسات الإفصاح وفقا ل IFRS لا ترتبط بالأداء المالي للشركات ، و تم قياس أداء الشركات المالي بالعائد على رأس المال العامل ROCE.

3 – دراسة (TAKACS, D. A ., 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والأداء المالي للشركات المسجلة في سوق المال في جنوب إفريقيا ، وقد تم قياس الأداء بمؤشرات العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة السوقية / القيمة الدفترية وربحية السهم ،وتشير النتائج إلى أنه يوجد تأثير صغير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على كلا من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة السوقية / القيمة الدفترية ، ويوجد تأثير كبير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ربحية السهم ،ويؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات ولكن هذا التأثير يعتمد على كيفية قياس الأداء المالي في الدراسة .

4 – دراسة (Budisantoso, T., & Suryanto, M. E ., 2019)

تميز هذا البحث بدراسة أثر الامتثال لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى الإفصاح الإختياري للشركات ، وتمت الدراسة على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة أندونسيا ، وتم دراسة مستوى الإفصاح لإختياري قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بعامين ، ثم دراسة هذا المستوى بعد تطبيق المعايير لمدة سنتين ، وذلك من خلال بناء مؤشر للإفصاح الإختياري تم بناؤه في الدراسة ، وأظهرت النتائج إرتفاع مستوى الإفصاح لدى الشركات بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسير لذلك من وجهة نظر الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية تعتمد على المبادئ وتركز أكثر على تفسير وتطبيق المعايير ، بالإضافة إلى التركيز على المعاملة التي يتم المحاسبة عنها ، وبالتالي يزداد إستخدام الحكم الشخصي والمهني عند تطبيق المعايير ، وعند ذلك يحتاج المستثمرين إلى الإفصاح عن معلومات عن الشركات ، وثم يعود أثر هذا الإفصاح على الشركات من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركات والمستثمرين ، ويعطي تفسير جيدة على الشركات ذاتها.

5 – دراسة (Agyei-Boapeah, H ., 2020)

تختبر هذه الدراسة أثر تطبيق IFRS على قيمة الشركة في إفريقيا بإستخدام عينة من الشركات في الفترة من عام ٢٠٠٠:٢٠١٠ ، وكانت النتائج تشير إلى أن تطبيق IFRS له تأثير إيجابي على قيمة الشركة ، والتأثير كان أكبر في الشركات التي تتبع أليات حوكمة أكثر ، تم قياس قيم الشركة بمقياس

Tobin's Q ، والشركات التي تبنت تطبيق IFRS تطبيقا كاملا تستفيد من فوائده بدرجة أكبر من الشركات التي تطبق هذه المعايير بشكل جزئي .

6 – دراسة (Sampaio, J.,, et all , 2020).

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر التطبيق الكامل لمعايير

IFRS في البرازيل ، وقد قسمت الدراسة شركات العينة إلى مجموعتين : أحدهما تبنت تطبيق المعايير تطبيقا كاملا ، والأخرى تبنت تطبيق المعايير تطبيقا جزئيا، وأظهرت النتائج أن التطبيق الكامل ل IFRS أدى إلى إرتفاع قيمة الشركة وفقا لمؤشر Tobin's Q ،التطبيق الكامل ل IFRS أدى إلى إرتفاع قيمة الشركة وفقا لمؤشر قيم سوقية /قيم دفترية ، نسبة ارتفاع قيمة الشركة وفقا لمؤشر Tobin's Q أكبر من نسبة ارتفاع قيمة الشركة وفقا لمؤشر القيمة السوقية القيمة الدفترية، وفسر الكاتب ذلك بأن IFRS يدعم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يرتفع تقييم السوق للشركة.

٧ – دراسة (القضاة ، ٢٠٢٠)

تختبر هذه الدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق المال السعودي ، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المعايير وتحسين الأداء المالي للشركات ،تم قياس الأداء المالي للشركات بإستخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تم إجراء الدراسة على الشركات العاملة في قطاعي المواد الأساسية والتغذية .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي :

– التعرف علي ما هية معايير التقارير المالية الدولية ، وتطورها التاريخي ، والمنافع والمعوقات الناتجة عن تطبيقها.

– التعرف على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمل الكويتية ، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أهمية البحث :

يمكن التعرف على أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية على النحو التالي :

– الناحية العلمية :

تعتبر دراسة معايير التقارير المالية الدولية والمنافع المترتبة على تطبيقها من الموضوعات التي تشغل فكر كثيرا من المهتمين بصياغة وتطوير المعايير المحاسبية ، وخاصة في تلك الدول التي ترغب في مواكبة التطورات العالمية ومنها الكويت ، وخاصة بعد تبني تطبيق بعض هذه المعايير من أجل تحسين جودة وشفافية القوائم المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

– الناحية العملية :

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، وتطبيقها في بيئة الأعمال الكويتية، ومن ثم تقييم مثل تلك المعايير ومنفعتها في تحسين كفاءة الأسواق المالية في بيئة الأعمال الكويتية.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث

1 – ماهية معايير التقارير المالية الدولية وأثار تطبيقها:

هناك تغيرات جذرية في البيئة الخارجية والداخلية لشركات الأعمال أصبح معها إستمرار القواعد والمعايير التي تنظم عمل هذه الشركات على ما كانت عليه في الماضي أمر غير مقبول ، بل أصبح عائق وأداة هدم لشركات الأعمال ، ومن هذه التغيرات العولمة وعالمية التنافس ، والأسواق المفتوحة عالمية للمنتجات والتمويل ، والمشاريع التي تحتاج رؤوس أموال ضخمة ربما لا تتوافر لدى المستثمر المحلي وتحتاج إلى مستثمرين أجانب ، كل ذلك دعى إلى تغيير معايير القياس والإفصاح المحاسبي ، وبحيث تصبح معايير إعداد التقارير المالية معايير دولية تساعد الشركات في التواجد في أسواق المال العالمية ، بما يعود على الشركة والإقتصاد الذي تنتمي إليه بالنفع الكبير ، وتطور معايير المحاسبة وأثره على نفعية المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين وأداء الشركات من الموضوعات التي لاقت إهتمام بالغ لدى كثيير من الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة ، وفيما يلي عرض هذا الجزء من البحث من خلال تناول النقاط التالية .

• ماهية معايير التقارير المالية الدولية

مع تكوين الشركات الدولية عابرة القارات ظهرت دعوات لتكوين كيان مختص بتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي ، وكانت بداية ظهور هذا الكيان هو لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٧٣م، والتي اصبحت مسؤلة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية والعمل على إنتشار تطبيقها، وفي عام ٢٠٠١ تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليكون بديلا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، والذي أصدر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهي مجموعة من المعايير المحاسبية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي أصبحت المعيار العالمي لإعداد البيانات المالية العامة للشركات.

من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يمكن للشركة تقديم بياناتها المالية على نفس الأسس التي تتبعها الشركات الأجنبية، مما يجعل المقارنات أسهل، علاوة على ذلك تتمكن الشركات التي لديها شركات تابعة في البلدان التي تتطلب أو تسمح بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية من إستخدام لغة محاسبة واحدة على مستوى الشركة، قد تحتاجالشركات أيضا إلى التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذا كانت شركة تابعة الشركة أجنبية يجب أن تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير

المالية ، أو إذا كان لديها مستثمر أجنبي يجب أن يستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، قد تستفيد الشركات أيضا من إستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذا كانت ترغب في زيادة رأس المال .

ومعايير التقارير المالية الدولية تساعد الشركات على إنتاج قوائم مالية محلية تخدم مستثمر محلي وأجنبي (Yurisandi, T& Puspitasar, E, 2015; Houqe etal 2016) وهذه المعايير تركز على المبادئ المحاسبية المقبولة قبوة عامة في كثير من الدول ، وذلك بهدف توفير معلومات عن الأداء المالي، و التدفقات النقدية للشركات وتساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات (Hector, F.P&, 2017 Julian,B.F) وترى الباحثة أن معايير التقارير المالية الدولية هي فكرة مماثلة لتكوين معايير موحدة دولية ، وتساعد على إعداد تقارير مالية محلية ، يسهل في ظلها مقارنة القوائم المالية للشركات محلية ودولية ، وتتسم هذه القوائم بالموضوعية والشفافية، فهي بمثابة لغة مالية عالمية . وانتشرت معايير التقارير المالية الدولية إنتشارا كبيرة في السنوات القليلة الماضية فبدءا من عام ٢٠٠٢ حين أصدر الإتحاد الأوربي تشريعا يلزم الشركات المسجلة في أسواق المال الأوربية في البدء بإعداد التقارير المالية الخاصة بها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كمرحلة انتقالية إختيارية ، ومن عام ٢٠٠٠ أصبح التطبيق إجباري ، ثم تلى ذلك إلزام الشركات المسجلة في الأسواق المالية في كثير من دول العالم بإعداد التقارير وفق هذه المعايير ومن هذه الدول دول شرق أسيا ودول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا . ثم توالت الدول التي أقرت تبني تطبيق معايير التقاريير المالية الدولية سواء بكامل التطبيق، أو بإصدار معايير محلية متوافقة مع المعايير الدولية كما في الصين . وعن الوضع في الكويت بالنسبة لمعايير المحاسبة، فقد بدأ العمل الفعلي بالإصدار الجديد لمعايير المحاسبة الكويتية من أول يناير ٢٠١٠ وعلى أن يتم تطبيقها على الشركات التي تبدأ سنتها المالية في هذا التاريخ أو بعده، والذي صدر بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٠.

الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية(2014) ، ووفقا لرأي الهئية يساعد هذا الإصدار على تنشيط سوق رأس المال الكويتي ويزيد من تنافسيته ، وهذه النسخة من المعايير الكويتية تواكب التغيرات التي حدثت في معايير التقارير المالية الدولية ، وملزمة لجميع الشركات المسجلة في سوق رأس المال الكويتي .

وقد صدر القرار الوزاري رقم 61 لسنة ٢٠١٩ والخاص بتعديل بعض معايير المحاسبة الكويتية والصادرة في عام ٢٠١٠ ، وهي المعيار رقم 47 والخاص بالأدوات المالية ، والمعيار رقم 15 والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء ، والمعيار رقم 49 والخاص بعقود الانشاء ، وذلك للتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية . ويمكن القول أن الكويت من الدول التي رأت تبني معايير محاسبية تتطابق تدريجيا مع معايير التقارير المالية الدولية، وربما يعود ذلك إلى فترة النمو الإقتصادي الذي تشهده الكويت حالية وخاصة بعد عدم إستقرار سياسي أثر كثير على الإقتصاد الكويتي بدءا من ثورة يناير ٢٠١١، ويشجع تبني التطبيق المستمرين الأجانب والعرب على الإستثمار في الكويت ، وذلك للاستفادة من الأثار الإيجابية لتطبيق المعايير، والتي توضحها النقطة التالية :

أثار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية التطبيق معايير التقارير المالية الدولية أثار إيجابية متعددة، فهي تعود بالنفع على كلا من المستثمرين والشركات وأسواق رأس المال ، وهذا ما يتم توضيحه في الآتي :

• أثار التطبيق بالنسبة للمستثمرين

يمكن توضيح الفوائد التي تعود على المستثمرين الحاليين أو المرتقبين عند إلتزام الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية عند إعداد تقاريرها المالية السنوية في الآتي :

• زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية المنشورة لإحتياجات مستخدمي هذه القوائم، وذلك يساعد على اتخاذ قرارات إستثمارية صائبة، وكذلك تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بهذه القرارات

• زيادة الثقة في التقارير المالية، وذلك من خلال اعتماد القياس والإفصاح على معايير واضحة ومقبولة، وقابلية القوائم المالية للفهم والمقارنة والتي تمثل مصدر هام من مصادر المستثمرين وأصحاب المصالح للحصول على المعلومات .

• زيادة دقة التنبؤات التي يتم إعدادها بواسطة الإدارة، وبالتالي زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، مما يساهم في تحسين القرارات الإستثمارية وتمييز الشركات الناجحة

• تخفيض عدم تماثل المعلومات، مع زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة، ومن ثم إنخفاض تكاليف الحصول على المعلومات من مصادر خاصة .

• تقليل إمكانية إدارة الأرباح بواسطة الإدارة، و الإنتهاء من إعداد التقارير المالية في وقت أسرع .

• أثار التطبيق بالنسبة للشركات

أما عن منافع تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للشركة ذاتها فتتمثل في :

• زيادة جودة القوائم المالية وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات، من خلال قابلية المعلومات للمقارنة بين شركات متماثلة محلية ودولية ، ومن خلال الموضوعية في القياس والإفصاح، وهو ما يساعد على تخفيض تكلفة حصول المحللين الماليين على معلومات عن الشركة، وزيادة جذب المحللين والمستثمرين الدوليين للشركات الجيدة .

• تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال المملوك والمقترض، وبالتالي إمكانية زيادة حجم أعمال الشركة وأرتفاع أداء الشركة، ومن ثم زيادة أرباح الشركات .

• زيادة كفاءة إدارة الشركات في إدارة المشروعات، وخاصة إذا كان هناك حوافز للأداء تتمثل في منح أسهم مجانية للمدرين .

• زيادة القدرة التفسيرية للمؤشرات المالية الهامة مثل العائد على الأصول ، والعائد على المبيعات، والعائد على حقوق الملكية للتغيرات التي تحدث في أداء الشركات .

• إمكانية الدخول في عمليات إستحواذ وإندماج من قبل شركات دولية، ومن ثم انتقال الشركة إلى مستوى أعمال وتطبيق أساليب علمية حديثة في الانتاج والإدارة وغيرها .

• تقليل البدائل المحاسبية وتخفيض مستوى الاستحقاقات والالتزامات الخاصة بالشركة ،والإفصاح عن القيمة الحقيقية والعادلة للأصول وكل هذا يساعد على تخفيض تكلفة الوكالة .

• سهولة تسجيل الشركة في أسواق المال العالمية، وخاصة إذا كانت الشركات من المجتمعات التي ينظر أليها دائما بدرجة شك عالية في تطبيق المعايير واللوائح .

• أثار التطبيق بالنسبة للدول و أسواق رأس المال

لا تقتصر منافع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على المستثمرين والشركات فقط بل تمتد إلى الدول، وهذا هو الدافع الرئيسي للدول لإلزام الشركات بتطبيق هذه المعايير ، ومن هذه المنافع :

• زيادة الإستثمار الأجنبي والذي يساعد على خفض فجوة المعرفة بين إقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، ويساعد على زيادة نمو معدلات الإقتصاد في الدول النامية والتي تعاني من مشاكل البطالة وقلة رؤوس الأموال، وفتح مزيد من مجالات العمل والأسواق ونقل الجديد من عمليات الإدارة و الإنتاج إلى الدول النامية .

• زيادة معاملات أسواق الأوراق المالية، وزيادة نموها، من خلال زيادة درجة الثقة والشفافية في معلومات الشركات المنتمية له ، زيادة كفاءة أسواق المال من خلال زيادة حجم التداول والمؤشرات المالية وزيادة الطلب على الأسهم .

• إمكانية دخول الشركات الدولية ذات التكنولوجيا الحديثة في الأسواق المحلية عن طريق الإستحواذ أو الاندماج ، وهو ما يعود بالنفع على إقتصاد الدولة ككل وانتقال المعارف الحديثة إليها وزيادة مهارات العاملين في مجالات الإقتصاد المتنوعة .

• تحتاج الدول التي تسير في طريق الإصلاح الإقتصادي إلى تطبيق معايير التقاريرالمالية الدولية لإن ذلك يساهم في تحسين جودة الافصاح وفهم البيانات المالية وإمكانية إجراء المقارانات الدولية، وكل هذا يؤدي إلى تعزيز الإستثمار من دول العالم ومن ثم إرتفاع أداء الشركات المحلية .

• توفير تكلفة إعداد معايير محاسبية محلية تنظم عمل الشركات داخل الدولة .

قد تم استنتاج هذه الأثار من خلال قراءة كثير من الدراسات التي أهتمت بدراسة أثر تطبيق هذه المعايير ومنها على سبيل المثال: (Yip , R.W. & Young , D., (2012) ;Chen, C., Young, D., & Zhuang, Z. (2013); Gurarda, ,(2013); De George, E., & Shivakumar, L. (2016); Aboud, A., & Roberts,c,(2016); Baig, M., & Khan, S. A. (2016). Shroff, N, (2017) يوسف ٢٠١٩ ، الجبالي ٢٠١٨ ، أحمد٢٠٢٠، عبدالباقي ٢٠١٨، محمد ٢٠٢٠، مسعود ٢٠٢٠) من خلال العرض السابق ترى الباحثة أن من أهم مميزات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أنها تساعد الشركات على توفير قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة وبالتالي تقلل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح المرتبطين بالشركات، وخاصة مع تنوع أصحاب المصالح المرتبطين بالشركات وإختلاف أهدافهم وبالتالي إختلاف أنواع المعلومات التي يعتمدون عليها في إتخاذ قراراتهم والتي غالبا ما يطمحون في توافرها من قبل إدارة الشركات.

2 – مراحل تطور إصدار الـ IFRS :

يرجع تاريخ وضع معايير IFRS إلى قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، والتي تم تأسيسها عام 1973م لوضع وصياغة معايير المحاسبة الدولية IAS ، وذلك بغرض توحيد المعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات ومنظمات الأعمال ، ثم تغيرت تلك اللجنة في عام 2001م لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، والذي أخذ على عاتقه مهمة إصدار المعايير المحاسبية الدولية التي سميت معايير ال IFRS.

وبدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله بالفعل بصورة فعلية في 8 مايو 2001م ، حيث قام بتشكيل بعض المجالس واللجان الاستشارية والفعلية ، وتم إجراء تغييرات أساسية لتحسين جودة المعايير المحاسبية الصادرة عنه ، حيث عمل على إحداث تطوير علي ما سبق إصداره من معايير واستكمال البنية الأساسية لمعايير إعداد التقارير المالية ، ولتحقيق القبول العام لهذه المعايير ، وتحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية (د.مدثر طه ، 2007م – د.عماد سعيد ، 2012م).

ثم دعي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلي إبداء الآراء فيما يتعلق بمراجعة (12) معيارا من إجمالي عدد (34) معيارا دوليا ، والتي كان معمول بها قبل 15 مايو 2002م ، وتم الانتهاء من تلك المراجعات والتعليقات في 16 سبتمبر 2002م ، وتضمن هذا العمل طرح موضوعات مختلفة منها التعرف علي المشاكل المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية الحالية ، والتي سبق إصدارها من قبل ASC من أجل تحسين جودة المعايير المحاسبية الدولية ، وزيادة التقارب بين المعايير الدولية والمحلية ، وكذلك تقليل أو إلغاء البدائل المحاسبية والتكرارات والتناقضات في المعايير المحلية ، وإحداث بعض التحسينات فيها ، والقضاء علي التناقض في المفاهيم بين المعايير ، ووضع إرشادات إضافية وتحسين الصياغة ، وكان من ضمن المعايير التي تم مراجعتها هي :

رقم المعيار	عنوان المعيار
معيار رقم (1) IAS 1	عرض القوائم المالية
معيار رقم (2) IAS 2	المخزون
معيار رقم (8) IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
معيار رقم (10) IAS 10	الأحداث اللاحقة لفترة التقدير
معيار رقم (16) IAS 16	الممتلكات والمنشآت والمعدات
معيار رقم (23) IAS 23	تكاليف الاقتراض
معيار رقم (27) IAS 27	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
معيار رقم (28) IAS 28	الاستثمار في الشركات المثيلة
معيار رقم (33) IAS 33	ربحية السهم

ونتيجة لتلك التعديلات والتطورات التي حدثت على معايير المحاسبة الدولية ، فقد تم تغير مصطلح معايير المحاسبة الدولية IAS إلي مصطلح معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وقد لاقت هذه المعايير القبول العام في بعض الدول المختلفة ، وخاصة دول الإتحاد الأوروبي بعد إصدار التشريع الأوروبي رقم (606) ، والذي تم إصداره في 19 يوليو 2002م ، والذي يقضي بضرورة تبني الشركات الأوروبية المعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وأن تعد قوائمها المالية وفقا لتلك المعايير بداية من عام 2005م ، وكان الغرض من هذا التشريع هو زيادة ش فافية القوائم المالية وزيادة إمكانية المقارنة من أجل تحقيق كفاءة الأسواق المالية (Palea ,2017 Hector & Julian - 2012 ,) ، ورغبة في التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المحلية التي تطبق داخل دول الإتحاد الأوروبي (د.مصطفي أحمد ،2006م) .

3 – IFRS وجودة التقارير المالية في بيئة الأعمال الكويتية:

توفر التقارير المالية الجيدة مناخا مناسبا لأسواق رأس المال ، حيث تؤثر علي نزاهة وعدالة تلك الأسواق ، وتشجيع المستثمرين ، ويحدث ذلك عندما يكون الإفصاح بشكل كاف ، مما يترتب عليه تقليل المخاطر وزيادة الفرص المتاحة للاستثمار في الأوراق المالية ، كما أن الفهم الجيد للمعلومات الناتجة عن تلك التقارير الجيدة يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات عند ش راء وبيع الأوراق المالية ، نتيجة لأن هذه المعلومات الناتجة عن تلك التقارير تمتاز بالشفافية والمصداقية والملائمة.

وتعمل IFRS علي زيادة جودة التقارير المالية ، حيث تبني علي معايير واضحة ومتسقة وشاملة ، تمكن التقارير من أن تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي ، وتحسن جودة الإفصاح المحاسبي والشفافية وزيادة القابلية للمقارنة (Palea, 2012 - Bae et al., 2008) ، وتشير جودة التقارير المالية إلى مدي الأمانة والصدق في المعلومات المقدمة بالتقارير المالية(George et al.,2016)ويتضح تأثير ال IFRS علي جودة التقارير المالية من خلال استخدام مفهوم القيمة العادلة ، وتخفيض عدم تماثل المعلومات ، والتأثير الإيجابي علي إدارة الربحية ، ويمكن تناول ذلك كما يلي :

4 – IFRS ومدخل القيمة العادلة في بيئة الأعمال الكويتية:

يتمثل أحد أهم نتائج تطبيق IFRS هو استخدامها للقيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات ، ففي الفترة الأخيرة هناك تحول ملحوظ من استخدام الطرق المحاسبية التقليدية مثل التكلفة التاريخية والتحفظ المحاسبي إلى

استخدام محاسبة القيمة العادلة ، وذلك لأن المقاييس المحاسبية التقليدية أصبحت غير قادرة على توفير المعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المستخدمين ، وقد عرفت IFRS مفهوم القيمة العادلة بأنها القيمة أو السعر الذي سوف يتم تسليمه لبيع الأصل أو يدفع لتمويل الالتزام من خلال عملية منظمة بين الأطراف المتعاملة في السوق في تاريخ القياس.

وتعمل القيمة العادلة على استخدام معلومات تتناسب أو تتلائم مع ظروف السوق الحالية ، مما يترتب عليه توفير التقديرات الأكثر ملائمة ، وتعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من مدخل التكلفة التاريخية ، حيث أنها تعزز القوة الإعلامية القوائم المالية المنشورة من خلال مطالبة الشركات بالإفصاح عن المعلومات الأكثر شمولا ، كما توفر المعلومات التي تمتاز بالموثوقية وإمكانية التحقق والحيادية ، مما يترتب عليه تحسن في جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة الأسواق المالية (Skoda & Bilka,2012).

5 – IFRS وعدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الكويتية:

يشير عدم تماثل المعلومات إلى توافر المعلومات لدي فئة ذات العلاقة بالشركة بشكل أكبر من فئة أخري ، وغالبا ما يحدث ذلك بين الإدارة وحملة الأسهم ، هذا ويترتب على عدم تماثل المعلومات نوعين من المشكلات هما (Healy & Palepu,2001) :

(أ) مشكلة الاختيار العكسي :

وتحدث عندما يتوافر لدي المديرين معلومات بشكل أكبر أو أفضل من تلك المعلومات التي تتوافر لدي الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة ، مما يتيح لهؤلاء المديرين فرص استثمارية بشكل أفضل ، مما قد يؤثر على إمكانية الاعتماد علي تلك المعلومات ، وينتج عنه تأثير سلبي علي قيمة المنشأة وكفاءة الأسواق المالية ، ويرجع ذلك إلى أن المديرين لديهم القدرة علي اختيار السياسات المحاسبية التي توفر لهم المعلومات التي يرغبوا في الإفصاح عنها عند إعداد القوائم المالية.

(ب) مشكلة التخلخل الأخلاقي :

وتنشأ هذه المشكلة نتيجة لانفصال الملكية عند الإدارة ، حيث تنخفض قدرة حملة الأسهم علي مراقبة سلوك الإدارة ، وأن المديرين يعملوا من أجل تعظيم مصالحهم الخاصة بغض النظر عن مصالح حملة الأسهم أو الغير.

وأشارت كثيرا من الدراسات مثل (Brochet et al., 2011)., 2009) (Daske et al ☐) إلي أن تطبيق IFRS يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال استخدام معايير محاسبية عالية الجودة ، مما يترتب عليه تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وإنتاج معلومات تمتاز بالملائمة وإمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة ، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

إدارة الربحية و IFRS: تحدث إدارة الربحية عندما يستخدم المديرون أحكامهم التقديرية في التقارير المالية وفي تنظيم المعاملات بغرض تضليل أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية والتي تعتمد على الممارسات المحاسبية المعلن عنها. Healy &. (Wahlen (1999,

وفي كثير من الأحيان فإن المديرين يتلاعبوا بالبيانات المحاسبية ، وهذا يعتبر تدخلا في التقارير المالية ، مما قد يؤدي إلى تقليل إمكانية الاعتماد علي الأرباح المعلن بها ، والتي قد لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة ، وهذا من شأنه أن يحدث خللا أو تشويها للقوائم المالية ، ومن ثم فإن القرارات الاستثمارية سوف تتأثر بمدي جودة تلك القوائم المالية (Yangiong ,2011).

وقد تحدث إدارة الربحية نتيجة التزام معدي القوائم المالية بإحداث تحسين مستمر في الأداء التشغيلي وزيادة القوائم المالية بشكل مستمر وإحداث النمو طويل الأجل في قيمة الشركة (Parfet ,2000) ، أو قد تحدث نتيجة وجود بعض الحوافز لدي المديرين مثل حوافز العقود طويلة الأجل ، وعقود المكافات ، ودوافع تنظيمية ، ودوافع س وق رأس المال Healy &.(Wahlen (1999,

ويأتي تطبيق IFRS للحد من إدارة الربحية من خلال تقليل استخدام بعض البدائل المحاسبية أو الخيارات المحاسبية أمام الإدارة ، ومن ثم انخفاض الفرص الانتهازية (Barth et al., 2008) ، وتحسين الإفصاح المحاسبي وزيادة ش فافية التقارير المالية وجذب المستثمرين وتنوعهم وزيادة القابلية للمقارنة (Ball et al., 2012) ، مما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية ، وملائمة المعلومات المحاسبية للقرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها .

6 – IFRS والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الكويتية :

وفقا لما جاء بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، فإن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة والنافعة للمستثمرين والمقرضين والدائنين ومتخذي القرارات الاستثمارية ، وعلي الرغم من تنوع مستخدمي تلك المعلومات فإن IASB ركز علي احتياجات المشاركين في أسواق رأس المال (IASB, 2011,Bc1.16).

وتشير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلي الخصائص التي يمكن من خلالها تحقيق منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والملائمة ، وذلك علي أساس ما هو متاح بالقوائم المالية ، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تمتاز بالملائمة والتمثيل الصادق والقابلية للفهم وتحقيق إمكانية المقارنة وأن تتاح في التوقيت المناسب.

وقد أشار IASB أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن تقسيمها إلي مجموعتين هما

(أ) الخصائص الأساسية وتضم (الملاءمة Revelance – التمثيل الصادق Faithful Representation) ،

(ب) الخصائص الداعمة أو التعزيزية وتشمل (القابلية للمقارنة Comparability – القابلية للتحقق Verifiability – التوقيت المناسب Timeliness – القابلية للفهم Understanda-bility) ، ويمكن تناول هذه الخصائص كما يلي (IASB,2011):

أ – الخصائص الأساسية :

1 – الملاءمة Revelance :

تعرف IFRS المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمين ، ويتحقق ذلك عندما يكون لتلك المعلومات قيمة تنبؤية أو قيمة استرجاعية أو كليهما ، وتكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية إذا أمكن استخدامها للتنبؤ بالنتائج المستقبلية ، وتتحقق القيمة الإسترجاعية للمعلومات إذا ما وفرت ملاحظات لتأكيد أو تصحيح ما تم التنبؤ به مسبقا .

2 – التمثيل الصادق Faithful Representation :

وتشير إلى ضرورة أن تعبر المعلومات بالتقارير المالية عن الوضع الاقتصادي الحقيقي ، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق خاصية الاكتمال بتوافر المعلومات الضرورية بالتقارير المالية ، وخاصية الحيادية وهو أن تكون المعلومات غير متحيزة ، وخلوها من الأخطاء أو الحذف ، وهذا لا يعني الدقة الكاملة.

ب) الخصائص التعزيزية :

1 – القابلية للمقارنة Comparability :

وتشير تلك الخاصية إلي قدرة مستخدمي المعلومات على فهم التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية ، وإجراء المقارنات بين الشركات علي فترات مختلفة من الزمن ، واتخاذ القرارات المناسبة ، وتقييم الأداء المالي لتلك الشركات.

وقد اهتمت IFRS بتطوير وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض البدائل المتاحة والخيارات المحاسبية وذلك لتحقيق التجانس في الممارسات المحاسبية بين الوحدات المختلفة ، وهذا من ش أنه أن يتيح للمستخدمين إجراء المقارنات للقوائم المالية على فترات مختلفة من الزمن ، لتحديد وتقييم مركزها المالي (معتز أمين ، 2013م) ، وهذا بدوره يؤدي إلي تحسين القابلية للمقارنة وزيادة نفعية المعلومات المحاسبية الناتجة من القوائم المالية.

2 – القابلية للتحقق Verifiability :

وتشير إلي مدى قدرة المعلومات بالتقارير المالية للتمثيل الصادق للظواهر الاقتصادية ، وتحقق نفس النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تلك المعلومات ، ويتم التحقق من ذلك أما بشكل مباشر عن طريق الملاحظة المباشرة ، أو بشكل غير مباشر من خلال التحقق من مدخلات النموذج أو المعادلات أو الصيغ المستخدمة وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية وبنفس الأدوات.

3 – التوقيت المناسب Timeliness :

تشير خاصية التوقيت المناسب إلى إتاحة المعلومات في فترة زمنية مناسبة وعدم التأخير في الإفصاح عنها مما يجعلها ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، فكلما كانت المعلومات المتوفرة حديثة كلما ازدادت منفعتها.

4 – القابلية للفهم Comparability :

وتشير هذه الخاصية إلي أن تكون المعلومات المتاحة بالتقارير المالية يمكن تصنيفها وعرضها بشكل واضح ودقيق لا لبس فيه ولا غموض.

وبناءا على ما تقدم من خصائص فقد وضع IASB مجموعة من المعايير المحاسبية IFRS ، لتوفير المعلومات المحاسبية النافعة ذات الجودة العالية ، والتي تساعد المستخدمين لها من اتخاذ القرارات بثقة ، وزيادة كفاءة الأسواق المالية ، وتخفيض تكلفة رأس المال . حيث يؤدي الإلزام بهذه المعايير إلي إنتاج معلومات قابلة للفهم ، وملائمة لاتخاذ القرارات ، وتمتاز بالخلو من الأخطاء والحيادية وتعبر عن الوضع الاقتصادي والأداء المالي بصدق ، وتعمل علي تقييم الأحداث وفقا لجوهرها ، وتطبيق مبدأ التحوط في كثير من الأحداث والظروف ، وتحقيق القابلية للمقارنة للشركة عبر فترات مختلفة من الزمن والقوائم المالية للشركات الأخرى ، وإتاحة المعلومات الحديثة لمتخذي القرارات (رمضان عبدالحميد ، 2015) ، ويشير ذلك إلى أن تطبيق IFRS يعمل علي تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.

7 – عرض القوائم المالية IFRS في بيئة الأعمال الكويتية:

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات

الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى، وحتى يتم تحقيق هذا الهدف، يحدد المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية ويقدم إرشادات توضيحية لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة (فقرة 1).

على الرغم من أن إضافة قائمة المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة معروضة عند تغيير السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو بتسويات لبعض البنود، قد يبدو أنها سوف تؤدي إلى التقليل من تغيير السياسات المحاسبية، أو إعادة تبويب بعض البنود، وبالتالي يقلل ذلك من مستوى إدارة الأرباح الذي تمارسه تلك الشركات، إلا أن الشركات قد تقوم بتغيير تلك البنود أو السياسات في فترة تسبق تاريخ تطبيق تلك المعايير وبالتالي تتجنب إصدار مثل تلك القائمة، ومن ثم يتم زيادة مستوى إدارة الأربح في أول سنة يتم فيها تطبيق تلك المايير. كما أن هذا المعيار مازال يدعم إدارة الأرباح من خلال دعمه لأساس الإستحقاق، حيث نصت الفقرة (27) من هذا المعيار، إلى أنه يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد القوائم المالية بإستخدام أساس الإستحقاق (فيما عدا معلومات التدفقات النقدية)، حيث يتم الإعتراق بالمعاملات والأحداث عندما تقع بصرف النظر عن واقعة التحصيل أو السداد.

8 – السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء (IFRS 5) في بيئة الأعمال الكويتية:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، إلى جانب تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، ويهدف هذا المعيار إلى دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة في القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية على مدى الفترات الزمنية، وكذلك مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى (فقرة 1).

ينص المعيار في القرة (32) وبشكل صريح أن كثيراً من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدرجة كبيرة من الدقة، ولكن يمكن فقط تقديرها، وأن هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة. فقد يكون التقدير مطلوبا للديوان غير الجيدة، والمخزون المتقادم، والقيمة العادلة للأصول المالية والإلتزامات المالية والعمر الإنتاجي للأصول، والطريقة المتوقعة للإهلاك، وإلتزامات الضمان مثل ضمان ما بعد البيع.

وقد يكون الاعتماد على التقديرات المعقولة جزءا رئيسياً من عملية إعداد القوائم المالية ولا يقلل من مصداقيتها، وقد أعطي المعيار الحرية بشأن مراجعة التقديرات عند حدوث تغيرات في الظروف، والتي تم على أساسها التقدير أو عند ظهور معلومات جديدة، أو وجود خبرة أكبر أو تطورات لاحقة. وقد سمح المعيار في الفقرة (36) للإدارة بالإعتراف بتأثير التغير في التقديرات المحاسبية بأثر رجعي، بإدراجه في حساب الأرباح والخسائر في :

• فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على فترة التغيير فقط.

• في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وبالتالي يمكن للإدارة استغلال مورد بهذا المعيار عن طريق المغالاة في التقديرات المحاسبية لبعض البنود، أو تخفيضه، ثم إعادة تعديل تلك التقديرا في الفترات التالية:

9 – الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية IFRS7 في بيئة الأعمال الكويتية:

يهدف هذا المعيار إلى توضيح:

• متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بناء على أحداث تقع بعد الفترة المالية.

• الإفصاحات التي يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ إصدار القوائم المالية وكذلك عن الأحداث التيتقع بعد الفترة المالية.

كما يتطلب المعيار أيضا ضرورة عدم قيام المنشأت بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت هناك أحداث تقع بعد الفترة المالية تشير إلى إفتراض الاستمرارية ليس مناسباً.

وقد تم تغيير اسم المعيار من "الأحداث التالية لتاريخ الميزانية" ليصبح " الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

أشار المعيار إلى ضرورة تطبيق المفهوم المحاسبي لأساس الإستحقاق والذي نص على:

– ضرورة أخذ الظروف الطارئة واليت تتمثل في الحالات أو الظروف القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي، والتي تتحدد نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل، من خلال:

• استخدام التقديرات المحاسبية للعديد من الأنشطة المستمرة أو المتكررة.

• التعبير عن عدم التأكد المصاحب للأحداث المستقبلية بعدة احتمالات، مع عرض هذه الاحتمالات بعد تقييمها في القوائم المالية.

- ضرورة الإعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف أو إلتزام في الحالات التالية:

• إذا كان من الممكن أن تؤكد الأحداث اللاحقة فقدان أصل من الأصول، أو نشأة إلتزام في تاريخ قائمة المركز المالي، وذلك بعد الأخذ في الإعتبار أية قيمة من المحتمل استردادها مرتبطة بهذه الخسارة.

• كان من الممكن تقدير مبلغ الخسارة المتوقع حدوثها تقديراً مناسباً.

10 - نصيب السهم من الأرباح (IFRS 22) في بيئة الأعمال الكويتية:

يهدف هذا المعيار إلى شرح القواد التي يتحدد ويعرض بموجبها معلومات عن نصيب السهم من الأرباح بما يؤدي إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية، وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم من وجود قيود على بيانات نصيب السهم في الأرباح، والتي تنشأ بسبب إختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن تطبيقها في تحديد "الأرباح" فإن إستخدام مقام محدد متفق علهي يحسن من التقارير المالية لذا يركز هذا المعيار على المقسوم عليه" المقام في المعادلة المستخدمة في حساب نصيب السهم في الأرباح (فقرة 1).

11 - التعديلات التي طرأت على المعيار:

- تطلب الفصل بين قائمة الأرباح والخسائر (الدخل) وقائمة الدخل الشامل، وفقاً للتغييرات في متطلبات معيار المحاسبة رقم (1) الجديد، أن يتم إضافة فقرة جديدة لتحديد مكان عرض نصيب السهم في الأرباح في قائمة الدخل.

- تم تغيير مسميات المصطلحات التالية كنتيجة لمراجعة دقة الترجمة: ومنها (مصطلح مضاد الخفض حيث أصبح الأثر المضاد للتخفيض، ومصطلح الأسهم المحتملة المشروطة وأصبح الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار، ومصطلح الخفض أصبح الأثر العادي للتخفيض، ومصطلح الخيارات والتعهدات وما في حكمها والذي أصبح الخيارات والحقوق وما في حكمهما).

- وضح المعيار الجديد عند مناقشة أمثلة الأسهم العادية المحتملة أن الأسهم الممتازة تعد نوعاً من الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية.

- يتطلب معيار 22 الحالي أن يخصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح عند تحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية. وقد وضع المعيار الجديد شروط واضحة جديدة لكيفية تطبيق تلك القاعدة عندما يكون هناك مقترح توزيع أرباح على العاملين، وكذلك عندما يتغير هذا المقترح في الواقع عند إعتماد الجمعية العمومية للتوزيعات.

- كان المعيار القديم يفرق في المعاملة بين الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة وتلك الأسهم العادية التي تصدر كجزء من عملية تجميع الأعمال، حيث كانت الأسهم المصدرة تؤخذ في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم إعتباراً من تاريخ الإقتناء في الحالة الأولى، بينما كانت تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لجميع الفترات التي يتم عرضها في الحالة الثانية.

ينص المعيار في الفقرة (6) على أن تشارك الأسهم العادية في صافي أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة قد شاركت فيها، وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئة من فئات الأسهم العادية، علماً بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق في الحصول على توزيعات أرباح.

وقد نص المعيار في الفقرة (7) أيضا على أن من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلي:

- الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما في ذلك الأسهم الممتازة)، القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

- الخيارات والحقوق في الحصول على أسهم.

- الأسهم التي يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية، مثل تلك التي ترتبط بشراء منشأة، أو أنشطة أعمال أو أصول أخرى.

وبالتالي يمكن إدارة الأرباح، من خلال التأثير على عدد الأسهم عند حساب نصيب السهم من الربح، أو بمعنى آخر التأثيرات على مقام المعادلة الخاصة بنصيب السهم من الرباح والموضحة بالفقرة (10) من هذا المعيار، والتي تنصب على أنه يتم حساب " النصيب الأساسي للسهم في الأرباح" وذلك بقسمة صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

1) أحمد ، محمد عزام عبد المجيد، ، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على نفعية المعلومات المحاسبية بسوق الوراق المالية المصرية مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، المجلد ٢١ ، العدد الثالث ، يوليو ، ص ٥٨٠ – ٩٢٨ .

2) الجبالي ، أسامة أحمد ، (٢٠١٨)، المعايير الدولية IFRS و ملائمتها للتطبيق في البئية المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال – دراسة تحليلية وميدانية ، الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٢ ، العدد الأول ، ص 84. 11-

3) القضاة ، مصطفى عبد الله أحمد ، (٢٠٢٠) ، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية ، مجلة إضافات إقتصادية ، المجلد 4 ، العدد ١

4) مسعود ، سناء ماهر محمدي ، (٢٠٢٠)، قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدوليةعلى جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،مجلد ٢٦ ، العدد الثالث ، ص ٢٨١ – ٣٧٠.

5) الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية – يوسف، جمال على محمد ، (٢٠١٦) ، أثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على كفاءة أسواق المال: دراسة تطبيقية على سوق رأس المال المصري، الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،مجلد٢٠ ، العدد الرابع يوليو ، ص -١٠٢٠ ١٠٧٩.

6) رمضان عبدالحميد الميهي ، 2015 ، مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS : دراسة ميدانية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الرابع.

7) عماد سعيد زكي ، 2012 ، دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع.

8) مدثر طه السيد ، 2007 ، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني.

9) مصطفي أحمد هديب ، 2006 ، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية المصري ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الأربعون.

10) معتز أمين السعيد ، 2013 ، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة بالإسكندرية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الخمسون ، العدد الأول.

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية

11) Agyei-Boapeah, H., Machokoto, M., Amankwah-Amoah, J., Tunyi, A., & Fosu, S. (2020, July). IFRS adoption and firm value: African evidence. In Accounting Forum (Vol. 44, No. 3, pp. 238-261

12) Adebisi, J. F., Otuagoma, F. 0., & Abah, A. 0. (2017). Effect of International Financial Reporting Standards Disclosure Compliance on The Quality of Financial Reporting of Deposit Money Banks In Nigeria. Nigerian Journal of Management Sciences Vol, 6(1

13) Abdo, H., Mangena, M., Needham, G., & Hunt, D. (2018, December). Disclosure of provisions for decommissioning costs in annual reports of oil and gas companies: A content analysis and stakeholder views. In Accounting forum ,Vol. 42, No. 4, pp. 341-358.

14) Aboud, A., & Roberts, C. (2016, September). The Impact of IFRS 8 on Analysts' Information Environment: EU Evidence. In British Accounting and Finance Association (BAFA) Scottish Area Group Conference.10-25.

15) Aras, G., A. Aybars, and K. Ozlem. (2010). Managing corporateperformance Investigating the relationship between corporate socialresponsibility arid financial performance in emerging markets. International Journal of Productivity and Performance Management. 59(3): 229 — 254.

16) Baig, M., & Khan, S. A. (2016). Impact of IFRS on earnings management: Comparison of pre-post IFRS era in Pakistan. ProcediaSocial and Behavioral Sciences, 230, 343-350.

17) Budisantoso, T., & Suryanto, M. E. (2019, August). The Extent of Voluntary Disclosure Before and After IFRS Convergence in Indonesia. In 3rd International Conference on Accounting, Management and Economic. (pp. 27-35). Atlantis Press.

18) Chen, C., Young, D., & Zhuang, Z. (2013). Externalities of mandatory IFRS adoption: Evidence from cross-border spillover effects of financial information on investment efficiency. The Accounting Review, 88(3), 881-914.

19) De George, E., & Shivakumar, L. (2016). A review of the IFRS adoption literature. Review of accounting studies, 21(3), 898-1004.

20) Hector , F.P. & Julian , B. F., 2017 , impact of IFRS on the quality of financial information in The United Kingdom and France : Evidence from a new perspective, Intangible Capital , 13(4), 850-878.

21) Houqe, M. , Monem, R.& Zijl, T., (2016), The economic Consequences of IFRS adoption: Evidence from New Zealand, Journal of international Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 27, p.p.40-48.

22) Ofoegbu, N. G., & Odoemelam, N. (2018). International financial reporting standards (IFRS) disclosure and performance of Nigeria listed companies. Cogent Business & Management, 5(1), 1542967

23) Sampaio, J., Gallucci, H., Silva, V. A. B., & Schiozer, R. F. (2020). Mandatory ifrs adoption, corporate governance, and firm value. Revista de Administração de Empresas, 60(4), 284-298.

24) Shroff, N, (2017), " Corporate Investment and Changes in GAAP" Review of Accounting Studies, Vol. 22, No. 1, pp. 1–63 .

25) TAKACS, D. A. The Effect of IFRS Adoption and Corporate Performance: Evidence of South Africa. DOI: https://doi.org/10.26710/jafee.v5i1.725

26) Yip , R.W. & Young , D. , (2012), Does mandatory IFRS adoption improve information comparability ? The Accounting Review , 87(5), 1767-1789.

27) Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting QualityBefore and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 211, 644-652.

28) Alsaqqa , I. & Sawan, N., 2013, The advantages and the challenges of adopting IFRS into UAE stock market , nternational Journal of Business and Management , 8(19), 1-23.

29) Bae, K. H., Tan , H. & Welker , M. , 2008 , International GAAP differences : the impact on foreign analyst's , The Accounting Review , 83(3), 599-628.

30) Ball, R., Jayaraman, S. & Shivakumar, L., 2012 , Audited financial reporting and voluntary disclosure as complements : A test of the confirmation hypothesis , Journal of Accounting and Economics , 53(4), 136-166.

31) Barth,M.E., Landsman , W.R. & Lange,M.H., 2008, International accounting standards and accounting quality ,Journal of Accounting Research , 46(3), 467-498.

32) Barth , M.E.,Jagolinzer , A.D. & Riedl , E.J. , 2010, Market reaction to the adoption of IFRS in Europe, American Accounting Association , 85(1), 31-61.

33) Barth, F. , Jagolinzer , A. & Riedl , E. , 2011 , Mandatory IFRS adoption and financial statement Contemporary, Working Paper.

34) Brochet ,F. , Jagolinzer , A. & Riedle ,E., 2013 , mandatory IFRS adoption and financial statement comparability , Contemporary Accounting Research , 30(4), 1374-1400.

35) Daske , H., Hail, L., Leus , C., & Verdi , R., 2008 , mandatory IFRS reporting around the world , early evidence on the economic consequences , Journal of Accounting Research , 46(5), 1085- 1143.

36) Gu , Z., Ng , J. & Isang , A., 2018 , Mandatory IFRS adoption and Management forecasts : The impact of enforcement changes, China Journal of Accounting Research , 2(3), 1-29.

37) Healy ,P.M. & Wahlen , J.M. , 1999 , A review of earnings management literature and its implication for standard setting, Accounting Horizons , 13(4), 365-383.

38) Healy, P. & palepu, K.Q., 2001,Information Asymmetry Corporate disclosure and the capital Markets: Review of empirical disclosure literature, Journal of Accounting and Economics,31 (1-3), 405-440.

39) Hector , F.P. & Julian , B. F., 2017 , impact of IFRS on the quality of financial information in the United Kingdom and France : Evidence from a new perspective , Intangible Capital , 13(4), 850-878.

40) Hooper , V. & Morris, R., 2004, Washington consenus , emerging economics and company financial reporting an appraisal, Research in Accounting in Emerging Economics , 2(5), 93-116.

41) Houqe , M.N., Easton, S. & Zijil, T.V., 2014 , Does mandatory IFRS adoption improve information quality in low investor protection countries ? , Journal of International Accounting , Accounting & Taxation , 23(2), 87-97

42) International Accounting Standards Board , 2011 , IFRS , London, IASB.

43) Palea , V., 2012, The effects of The European regulation 1606/2002 on market efficiency : Early evidence from empirical research, The European Union Review , 17(3), 1-33.

44) Parfet , W.U., 2000, Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective, Accounting Horizons , 14(4).

45) Skoda , M. & Bilka , P., 2012 , Fair value in financial statements :Advantages and disadvantages , Economic , Series, 22(2).

46) Yangiong , M. , 2011 , Earnings management incentives and techniques in China's listed companies : a case study , Proceedings of The International Conference on Innovation of Management, Paris, 1133-1140.

47) Yip , R.W. & Young, D. , 2012 , Does mandatory IFRS adoption improve information comparability ? The Accounting Review , 87(5) , 1767-1789.

لماذا ننصح بالابتعاد عن التجمعات؟

قد يزداد خطر تعرضك لفيروسات الجهاز التنفسي مثل COVID-19 في الأماكن المزدحمة والمغلقة لذلك تجنب التجمعات

التزامك بالابتعاد عن التجمعات يساعد في عدم انتشار فيروس كورونا

الخروج للتجمعات للضرورة فقط

لا تصحب كبار السن، أو من يعاني من أمراض تنفسية نهائيا للتجمعات

ابتعد عن أي مناسبة رسمية أو اجتماعية يتجاوز الحضور فيها ٥٠ شخص

تجنب المصافحة؛ حيث أن اليدين هي أكبر سبب في نقل العدوى

البنك الصناعي .. صرح مالي لتنويع مصادر الدخل

يعد البنك الصناعي أحد الصروح المصرفية الهامة في القطاع المالي بالكويت ، ويسهم بشكل كبير في إنشاء وتمويل العديد من المشروعات الصناعية في الكويت ، كما أنه يحرص على تواجد المبادرين من الشباب في القطاع الصناعي من خلال دعمها ومساندتها للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير.

التأسيس

بادرت الحكومة في السادس عشر من ديسمبر عام 1973، بإنشاء بنك الكويت الصناعي (شركة مساهمة كويتية مقفلة)، بالمشاركة مع عدة مؤسسات تمثل القطاع الخاص، حيث إلتقت آنذاك رغبة وإرادة الحكومة مع القطاع الخاص لتأسيس البنك.

تمثلت مشاركة الحكومة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي كما تمثل القطاع الخاص في عدد من المصارف الكويتية، وبعض الشركات الكبرى في القطاع الصناعي وعدد من شركات الإستثمار المحلية ويبلغ رأسمال البنك حالياً 20 مليون دينار. ويعتبر إنشاء البنك في أواخر عام 1973، نقلة نوعية متقدمة لدولة الكويت في تشجيع ودعم النشاط الصناعي. وكان أول مصرف متخصص بالتمويل ودعم التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهدف إلى الربحية.

رأس المال والملكيـة

تأسس البنك برأسمال قدره 10 ملايين دينار وتم زيادته فيما بعد ليصل إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل في يونيو 1981.

الرؤية

المساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية بدفع عملية التنمية الصناعية، وذلك من خلال توفير التمويل الميسر وكافة الخدمات المالية والمصرفية لتشجيع الاستثمار الصناعي.

الرسالة

تعظيم مزدوج النمو والربحية بالإعتماد على تطوير كفاءة الأداء، وتحسين مستوى ونوعية الخدمات المالية والمصرفية للصناعيين، إستناداً إلى تعزيز مستمر للقدرات البشرية والتقنية.

مكافحة غسل الأموال

لقد أصبح مفهوم غسل الأموال من المفاهيم التي تحرص

كافة الدول على محاربتها والتصدي لها بكافة الوسائل والطرق لما تسببه تلك الظاهرة من أضرار على الاقتصاد المحلي والعالمي وما يترتب عليها من استغلال لهذه الظاهرة لدعم وتمويل العمليات الإرهابية التي تشكل ظاهرة خطيرة على المجتمعات. وقد أدرك البنك الكويت الصناعي أن محاربة هذه الظاهرة والظواهر المرتبطة بها لن تجدي نفعا إلا بتعاون كافة القطاعات والذي يعتبر القطاع المصرفي. ولذا التزم مصرفنا بالقواعد والإرشادات التي تصدر عن الجهات المختصة والتي تساعدنا على التصدي لتلك الظواهر وتحمي المجتمع من كل مكروه.

خدمات البنك

يقدم البنك عدد من الخدمات أهمها :

التمويل الصناعي

التمويل الصناعي هو تمويل تنموي للمشاريع الصناعية بشروط ميسرة من حيث المدة ومن حيث الأعباء المالية، فيكون عادة طويل أو متوسط الأجل، وبأعباء أقل من الأسعار

السائدة في السوق للتمويل التجاري.

المتطلبات المسبقة والمعيار الرئيسي للتمويل الصناعي

يلزم للحصول على تمويل صناعي بالشروط الميسرة أن يكون المشروع مرخصاً به من الهيئة العامة للصناعة طبقاً لقانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996، كما يلزم أن تكون هناك مساحة متاحة للمشروع بما لا يقل عن 1000 م2، والمعيار الرئيسي لقرار البنك بمنح التمويل الصناعي هو الجدوى الفنية الإقتصادية للمشروع وقدرته على خدمة ديونه في ظل الظروف العادية السائدة للمنافسة في الكويت.

مجالات التمويل

يجوز منح التمويل الصناعي للمشروع في أي من المجالات التالية:

- الصناعات الجديدة والمشاريع تحت الإنشاء.
- مشاريع التوسعة على اختلافها (إضافة منتج/ زيادة الطاقة الإنتاجية / الإنتقال إلى موقع جديد / استبدال الأصول المستهلكة ..... إلخ.(
- مشاريع إعادة الهيكلة المالية للمصانع القائمة.
- الشراء/ الاستحواذ على المشاريع القائمة مع استبعاد قيمة الأرض المقام عليها المشروع.

حدود التمويل الصناعي

الحد الأدنى للتمويل الصناعي للمشروع هو 100 ألف دينار. ويختلف الحد الأقصى لمبلغ التمويل الصناعي بحسب نوع المشروع: فيكون مبلغ التمويل للمشاريع الصناعية الجديدة بنسبة 65% من إجمالي تكلفة المشروع، وتصل نسبة التمويل لمشاريع التوسعة إلى 100% من إجمالي تكلفة المشروع للقروض الصناعية، وإلى 80% من إجمالي تكلفة المشروع للتمويل الإسلامي. وتتحدد نسبة التمويل لإعادة الهيكلة المالية بحسب الوضع المالي للعميل ومدى توافقه مع أهداف إعادة الهيكلة لدعم الوضع والأداء المالي للعميل.

وتتحدد نسبة التمويل بحسب ظروف كل مشروع من خلال التحليل الفني التفصيلي للمشروع وتدفقاته النقدية المتوقعة.

أدوات التمويل الصناعي

القروض الصناعية

الأداة التقليدية للتمويل الصناعي من البنك هي القروض الصناعية التي تمنح طبقا للوائح البنك، وهي قروض تصرف من البنك على شرائح حسب خطة السحب التي يتفق عليها مع البنك، وتكون بفوائد عادية مدعمة ومتناقصة بواقع 3.5 % سنوياً على الرصيد المتناقص بما يسدد من أصل القرض.

الأدوات الإسلامية

ويجوز - بحسب رغبة العميل طالب التمويل - أن يكون التمويل الصناعي للمشروع بالطريقة الإسلامية، أي بالأدوات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يشمل المرابحة والإجارة والاستصناع. ويمنح التمويل الصناعي بهذه الأدوات من أموال المحفظة المالية التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض لدى البنك، ويكون التمويل بعائد ضئيل على مبلغ التمويل.

- ويقصد بـ" المرابحة "، كل بيع نقدي أو بالتقسيط بثمن أو بكلفة .شراء بمبلغ معلوم مضافاً إليه ربح معلوم، ولا يزيد بالتأخير ولا ينقص بالتعجيل.
- ويقصد بـ "الإجارة "، كل تأجير للمعدات الإنتاجية والأصول الثابتة الأخرى التي يمكن تأجيرها وذلك لفترة زمنية معنية ويمكن للعميل أن يتملكها عند نهاية هذه الفترة.
- وأما " الإستصناع "، فهو العقد الذي يتم بموجبه تمويل العميل لتصنيع أشياء خاصة أو أجزاء منها وفقا للأصول الفنية للمشروع.

السداد والضمانات

يكون سداد التمويل الصناعي خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات وذلك على أقساط نصف سنوية. ويجوز أن يكون السداد للتمويل على أقساط شهرية أو ربع سنوية، بحسب التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع وكما يتفق عليه مع البنك.

ويجوز أن يحصل العميل قبل بدء السداد على فترة سماح. والحد الأقصى لفترة السماح هو 24 شهراً من التاريخ المتوقع لبدء الإنتاج التجاري والتدفقات النقدية للمشروع. والضمانات الرئيسية للتمويل الصناعي هي رهن المصنع/ المشروع موضوع التمويل، وذلك بجميع المقومات والعناصر المختلفة للمصنع/المشروع. ويجوز أيضا أن يحصل البنك على رهن على أموال أخرى للمدين أو للغير أو على أصول عقارية مسجلة أو أسهم مدرجة، أو على رهن حيازي لخط إنتاج أو وديعة مصرفية أو خطاب ضمان. ويجوز كذلك قبول الكفالة التضامنية لدين التمويل من شخص أو أشخاص على يسار.

طلب التمويل

ويقدم طلب التمويل الصناعي إلى البنك على النموذج المعد لذلك. ويرفق بالطلب مقترح المشروع وصور للأوراق/ الوثائق / المستندات المبينة في الطلب. وإذا كان طالب التمويل شركة، ترفق بالطلب صور عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بحسب الأحوال.

أهمية التدقيق المالي الجنائي في تحديد المسئولية المدنية والجزائية في قانون الشركات التجارية والإفلاس

إعداد محاسب قانوني
ومحامي سابق / ناصر العنزي

مقدمة:

من المهم التعرف على أهم الأساليب والادوات الرقابية للتدقيق المالي الجنائي والتي قد حددها قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته وقانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وقانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980 وقانون مراقبة الحسابات لسنة 2019 وقانون الإفلاس الجديد لما لهذه الوقائع والتصرفات التي قد عرفتها هذه القوانين على سبيل الحصر والهدف من هذا تحديد ذلك هو المحافظة على أموال المساهمين والمستثمرين والاموال ولذلك نجد أن الإتجاه التشريعي الحديث هو إستحداث أدوات رقابية تحقق هدف الحوكمة لإدارة المنشآت التجارية سواء كانت شركات تجارية أو مؤسسات ولذلك نجد أن إجراءات الرقابة والتفتيش قد حددت هذه الأساليب والتصرفات بنصوص قانونية رقابية تحقق أفضل حماية شاملة لأصول وحقوق المساهمين وكذلك جاءت عقوبات محددة توضح نوع الجزاء والعقوبة إستناداً للمبدأ الدستوري أنه لا عقوبة إلا بنص وبهدف توعية مجلس الإدارة والمدراء عن المخالفات التي قد لا يكون لها تقدير أو إعتبار مهم لديهم وبهدف تحقيق رقابة وحوكمة وإستحداث أدوات رقابة وتفتيش.

وكذلك من المهم معرفة أن تحديدالإختصاص القضائي الأصيل للنيابة العامة بشأن التحقيق والتصرف في الأدعاء في جرائم قانون الشركات التجارية الجديد على سبيل المثال.

أهم أساليب الرقابة والتفتيش التي تعتبر من أهم أساليب التدقيق المالي الجنائي التي يقوم بها كل شخص مكلف بذلك أو صاحب شكوى تقدم بها بصفته صاحب مصلحة أو بناء على تقرير مراقب الحسابات وهي :

أولاً: أساليب الرقابة والتفتيش في قانون لشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 :

نجد أن قانون الشركات قد حدد فصل متخصص وهذا أسلوب تشريعي جديد قد عالج وإستحدث أساليب تساعد على معالجة القصور الإداري وسوء الإدارة بهدف تحقيق أفضل حماية لأموال الشركات حيث أن هذه تعتبر من أساليب التدقيق المالي الجنائي لم تكن متاحة تفصيلاً بالقوانين السابقة بأنواعها ومن أهم هذا الإجراءات الرقابية وبهدف خلق أدلة قطعية ما جاء بالمادة 296

حيث قد حددت هذه المادة أنه يجب (على الوزارة بحث أي شكوى تقدم من كل ذي مصلحة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وفقاً لما تقرره المادة التالية.

وكذلك أشارت المادة (297) وانه (إذا تبين للوزارة وجود مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة أو من ان القائمين على إدارة الشركة أو مؤسسيها قد تصرفو تصرفات تضر مصالح الشركة أو الشركات أو المساهمين او تؤثر على الإقتصاد الوطني وجب عليها دعوة الجمعية العامة أو إجتماع الشركاء لتصحيح هذه المخالفات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إنعقاد الإجتماع أو إخطار جهات التحقيق المختصة بذلك و تبين اللائحة التنفيذية إجراءات تقديم

الشكوى من أصحاب الشأن وكيفية بحثها من قبل الوزارة.
وكذلك كأداة إستراتيجية مهمة تحقق أفضل رقابة أداء مستقل حيث قد حددت المادة 298 أنه (يجوز للمساهمين أو الشركاء الذين يملكون خمسة بالمائة على الأقل من رأسمال الشركة أن يطلبو من الوزارة تعيين مدقق حسابات لإجراء تفتيش على الشركة فيما ينسبونه الى المدير أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات أو الرئيس التفيذي للشركة من مخالفات في أداء واجباتهم متى كانت لديهم من الاسباب ما يبرر هذا الطلب ويلتزم مقدمو الطلب بأداء تكاليف مراقب الحسابات.
وفي حال إمتناع الشركة عن تزويد المدقق المعين من قبل الوزارة بالبيانات المطلوبة يجوز للأشخاص المشار اليهم اللجوء الى القضاء لإلزام الشركة بتزويد المدقق بالمستندات المطلوبة وفقاً للقواعد المقررة في قانون الإثبات بشان الزام خصم بتقديم مستند تحت يده.
وكذلك أشارت المادة 302 من قانون الشركات الجديد أنه (على رئيس واعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها ومراقب الحسابات ومديريها أن يطلعو من يتولى التفتيش على جميع الدفاتر والسجلات والمستندات وكافة الوثائق والمعلومات التي يطلبها لأغراض التفتيش.
ونلاحظ أنه من إستعراض أهم أساليب التفتيش والرقابة الحديثة أنها تحقق أكثر فاعلية للتدقيق المالي الجنائي الرقابي كوسيلة إستدلال عن مدى وجود مخالفات جنائية يعاقب عليها بنصوص هذه القوانين حصراً حيث أن هذه المواد المستحدثة حديثاً والمحددة إجرائياً تعتبر نصوص صريحة قانوناً تحقق أكثر حماية قانونية ورقابة ذاتية تجعل مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات أمام مسؤليات مدنية وجزائية مباشرة معرفه مسبقاً قد تكون مسئولة مباشرة أمام جهات تحقيق مثل النيابة العامة إذا ما قدم أمامها شكوى تنطبق عليها أية مخالفات موضوعية أو إجرائية معرفة حسب هذه القوانين التجارية من قبل أي صاحب مصلحة ويعتبر قانون الشركات التجارية وبهدف تحقيق أفضل رقابة ذاتية وموضوعية يجمع بين صفتي تنظيم أعمال الشركات التجارية وتحديد المخالفات الجزائية نجد أن قد استحدثت بعض أدوات التدقيق المالي الجنائي والتي قد تساعد في إثبات بعض المخالفات الجنائية إذا ما توافرت أركانها سواء المادية والمعنوية وعلاقة السببية وبحيث تقدم هذه الوقائع أو الشكوى أمام جهات التحقيق المختصة وهي جهاز النيابة العامة المحددة بهذا القانون.

إختصاص النيابة العامة : نجد أن قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016 قد حدد حسب المادة 306 أنه (تختص النيابة العامة وحدها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وهذا ما جاء تفصيلاً حسب المادة (303).
أنواع العقوبات الجزائية وأثرها في إثبات المسئولية المدنية : في حالة طلب المتضرر للتعويض المدني نتيجة مخالفة قانون الشركات وهي على النحو التالي : من الثابت ان هذه العقوبات قد جاءت على مخالفات صريحة قد توافرت فيها أركان الجريمة من الركن المادي والجنائي وعلاقة السببيه جاء تحديدها صراحتاً ويجب التحقيق فيها مباشرة وبناءً على شكوى تقدم لجهاز النيابة العامة.

ونلاحظ ان طبيعة هذه العقوبات قد جاءت تدريجية حسب نوع المخافات وهناك شروط وإجراءات لازم أخذها بالأعتبار عند إثباتها فنجد أن المادة رقم 303 من قانون الشركات قد حدد هذه العقوبات وهي :
أولاً: مع عدم الإخلال بأية عقوبات ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10000 د.ك ولا تزيد عن 100000 د.ك أو بأحدى هاتين العقوبتين.
1- كل من أثبت بسوء نية في عقد التأسيس للشركة ونظامها الأساسي او نشرات الأكتتاب العام أو أي نشرات أخرى أو وثائق موجهه للجمهور بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام القانون وكل من وقع على هذه الوثائق أو قام بتوزيعها أو الترويج لها مع علمه بعدم صحتها.
2- كل من وجه الدعوه الى الجمهور للأكتتاب في أسهم أو سندات صادرة بأسم شركات غير مساهمة.
3- كل من يقوم بطريق الغش حصصاً عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية.
4- كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مراقب حسابات او مصفي إشترك في إعداد ميزانية او مركز مالي أو بيانات صادرة عن الشركة غير مطابقة للواقع مع علمه بذلك وبقصد إخفاء حقيقة الوضع المالي للشركة أو أغفل عمداً وقائع جوهرية بقصد إخفاء حقيقة الوضع المالي للشركة.
ثانياً: نجد المادة 304 قد حددت بعض المخالفات المالية والتي تعتبر من الوقائع المباشرة وتقع تحت مجال التدقيق المالي الجنائي بحيث قد جاءت العقوبة (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن 5000 د.ك ولا تزيد عن

10000 د.ك او بأحدى هاتين العقوبتين.

-1 كل عضو مجلس إدارة أو مدير أتى عمداً أو بطرق التحايل أعمالاً من شانها منع أحد الشركاء أو المساهمين من المشاركة في إجتماع الجمعية العامة أو إجتماع الشركاء للشركة.

-2 كل عضو مجلس إدارة أو مدير أمتنع عمداً دون عذر مقبول بعد مرور شهر من إنذاره رسمياً عن عقد إجتماع الجمعية العامة إو إجتماع الشركاء وذلك من الأحوال التي يوجها القانون.

-3 كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مصفي إستغل بسوء نية له أو لغيره بطرق مباشراً أو غير مباشر.

ويجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة الى الحكم بعزل عضو مجلس إدارة الشركة أو المدير ومن إستعراض أهم المخالفات والوقائع التي تم تحديدها على سبيل الحصر وهي مجال مهني محاسبي تقع في مجال التدقيق المالي الجنائي مما يستدعي إدارة الشركات والجهات الرقابية أخذها بالأعتبار بهدف وضع أدوات تحقق أفضل رقابة مالية ذاتية تحمي حقوق المساهمين وتعرف إدارة الشركة والجهات الرقابية انه قد يقع تحت مجال التحقيق والرقابة والتفتيش وهذا ما جاء فعلاً قانون الشركات الجديد.

مخالفات لقانون مراقب الحسابات لسنة 2019 وتكون أساس لإثبات المسئولية الجزائية والمدنية وهي على سبيل المثال:

1) كل من زاول المهنة دون أن يكون اسمه مقيد في السجل.

2) فنجد أن في هذه الحال وتوافر أركان الجريمة تكون العقوبة حسب المادة (28) من قانون مراقبة الحسابات (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامه لا تزيد عن 1000 د.ك أو بأحدى هاتين العقوبتين ، ولذلك نجد أن هذه الوقائع تساعد على إثبات المخالفة والإستدلال وتصبح كفعل جنائي مجرم ثم تحديده في قانون مراقبة الحسابات وفي حالة توافر شروطه تقع جريمة مخالفة لقانون مهنة مراقبة الحسابات.

الإستدلال الإجرائي للتدقيق المالي الجنائي في قانون التسوية الوقائية (قانون الإفلاس الجديد):

نجد أن قانون التسوية الوقائية الجديد لسنة 2020 حيث انه قد حدد في باب الجرائم والعقوبات حيث أن القانون قد أشار صراحتاً بالمسئولية الجنائية والمدنية عن مخالفات هذا القانون حيث حدد بعض الجرائم على إعتباها أنه مفلساً بالتدليس أو مفلساً بالتقصير وهي:

حيث قد حددت المادة (277) أنه (يعتبر مفلساً بالتدليس ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 5 سنوات وبالغرامة لا تزيد عن 100000 د.ك أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مدير صدر حكم نهائي بشهر أفلاسه وثبت أرتكابه بعد توقفه عن أحد الأفعال التالية:

1) إخفاء دفاتره كلها أو بعضها أو إتلافها أو تغيرها بقصد الإضرار بدائنيه.

2) التصرف في أمواله بعد توقفه عن الدفع أو الإختلاس كجزء من ضمن ماله أو إخفائه.

3) الإقرار بديون غير واجبه عليه او القيام بتخفيض أمواله وهويعلم بذلك.

وكذلك الماده 278

يعاقب رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها ومراقب الحسابات والقائمون بتصفيتها بالحبس مدة لا تزيد عن 5 سنوات وبالغرامه إذا أرتكبو بعد صدور قرار نهائي بإفتتاح الإجراءات ضد الشركة أحد الأفعال التالية:

1) إخفاء دفاتر الشركة كلها أو بعضها أو إتلافها أو تغيرها.

2) إختلاس جزء من أموال الشركة أو إخفاء منها.

3) الإقرار بديون غير واجبه على الشركة مع العلم بذلك.

4) الحصول على تصديق على مقترح تسوية وقائية وإعلان ما يخالف الحقيقة.

وكذلك المادة 279

يعتبر مفلساً بالتقصير ويعاقب بالحبس بمدة لا تزيد عن سنتين وبالغرامة التي لا تزيد عن 20000 د.ك أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مدين أشهر إفلاسه بحكم نهائي ووقت إرتكابه أحد الاعمال التاليه:

1) إنفاق مبالغ باهظه على مصروفات شخصية إذا كان ذلك من أسباب توقيعه عن الدفع

2) عدم إمساك دفاتر تجارية تكفي للوقوف على المركز المالي على حقيقة مركزه المالي أو عدم القيام بالجرد المستمر.

3) الإمتناع عن تقديم البيانات التي يطلبها قاضي الإفلاس أو الامين أو محكمة الإفلاس أو محكمة الإستئناف.

4) الإمتناع عن تقديم البيانات التي يطلبها منه قاضي الإفلاس أو محكمة الإفلاس .

أهمية ومزايا التدقيق المالي الجنائي في تحقيق أفضل حوكمة ورقابة ذاتية وموضوعية للإقتصاد الكويتي:

1) تحقيق أكثر فاعلية رقابية ذاتية وخارجية من خلال

تحديد مسئولية كل من مجلس الإدارة ومراقب الحسابات

والمساهمين من خلال المواد القانونية المستحدثة في إجراء الرقابة والتفتيش على الشركات لحماية اموال المساهمين وبالتعريف بحقوقهم.

2) تفعيل دور الجهات الرقابية مثل رقابة التدقيق الخارجي والداخلي ودور الجمعية العمومية في تحقيق أفضل رقابة على الميزانيات المالية مثل التأكد من إمساك الشركات دفاتر محاسبية وحضور الجرد وما يتطلبه قانون الشركات والإفلاس والتجارة وتحديد جهات التحقيق المختصة.

3) حماية المساهمين والدائنون في تقييم ومتابعة إستثماراتهم من خلال التعرف على أهم التصرفات الإدارية المخالفة للنظم المحاسبية وبحيث أصبحت هذه الوقائع جرائم تحقق فيها المسئولية الجنائية والمدنية المباشرة أمام النيابة العامة من خلال الدعوى المدنية لتحقيق التعويض المدني عن الضرر.

4) إعطاء القيد والوصف الجنائي السليم للمخالفات من حيث تحديد أن تكون طبيعة هذه المخالفات إما أن تكون مخالفة لقانون الشركات أو قانون التجارة أو قانون الإفلاس.

5) تحقيق هذه المتطلبات الإجرائية مثل أن يجب تعين مراقب الحسابات مسبقاً وبعلمه وموافقتة كتابياً والزام الشركات بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة مسبقاً من خلال إثبات القيد الإفتتاحي والختامي.

6) تطوير أدوات رقابية مستحدثة تحقق أفضل رقابة ذاتية وحماية للشركات من خلال الإستفادة من تجارب الدول الحديثة وحماية لأوال لدولة وتحصيل مستحقات وحمايتها من التقادم المسقط والمساعدة في تفعيل نظام مقاصة مركزية فيما بين الشركات الخاصة والعامة والغير والوزارات لتطوير الإقتصاد الكويتي.

7) معالجة التعثر المالي للشركات وبهدف إتخاذ القرار السليم إما بتصفيتها إتفاقياً او قضائياً حسب قرار الجمعية العمومية.

برنامج عمل الحكومة... رؤية تحليلية

تضمّن برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر 12 متطلباً تشريعياً، بينها 3 مشاريع بقوانين للضرائب.

واشتمل البرنامج، الذي حمل عنوان «استدامة الرخاء برغم التحديات»، على 4 محاور هي إصلاح الاقتصاد الوطني والمالية العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام وتطوير الرأس المال البشري وتحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة.

وحدد البرنامج 4 تحديات رئيسة تتمثل في اختلالات هيكلية الاقتصاد الوطني وانخفاض إنتاجية القطاع العام وضعف رأس المال البشري وتدني كفاءة البنية التحتية.

وشدد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد على أن برنامج عمل الحكومة يأتي في ظل تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية لها انعكاساتها المحلية في ظل الجائحة الصحية، التي ستستمر آثارها على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى حين وما بعد انجلائها.

وأضاف الخالد: ولذلك جاء برنامج عمل الحكومة تحت شعار «استدامة الرخاء برغم التحديات»، مرتكزاً على محاور مستجدة من رؤية الكويت 2035، وتنفيذاً لسياساتها ومبادئها العامة في إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بالتحول من المشغل للأنشطة الاقتصادية إلى التنظيم والرقابة وتمكين القطاع الخاص من التشغيل.

وشدد برنامج عمل الحكومة على أن العجز المتراكم المتوقع في الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الـ5 المقبلة من دون الإصلاح الاقتصادي والمالي سيصل إلى ما بين 45 ـ 60 مليار دينار.

وأوضح أن نتائج التعليم المنخفضة تسببت في ضعف إنتاجية الفرد الكويتي لتعادل 58 % فقط من إمكاناته الإنتاجية عند دخول سوق العمل، مشيراً إلى أن تدني جودة التعليم تسبب في فجوة تعلم تبلغ 4.8 أعوام، حيث إن مستوى خريج الصف الثاني عشر يكافئ مستوى خريج الفصل السابع في دول متقاربة الدخل مع الكويت.

وأضاف البرنامج أن كلمة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم في حال التأخر في المعالجة، وأن عدم توافق متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020 يشير إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، موضحاً أن توزيع المصروفات في الحساب الختامي لموازنة 2019 / 2020: 57% الرواتب و18% الدعوم و12% المشاريع الرأسمالية و12% التشغيلية.

وفيما يلي المتطلبات التشريعية للبرنامج:

- مشروع قانون الخطة الإنمائية 2020-2021 / 2024-2025.
- مشروع إعادة هيكلة أجور القطاع العام (البديل الاستراتيجي).
- مشروع قانون تعديل قانون الانتخابات.
- مشروع قانون إقامة الأجانب.
- مشروع تعديل قانون المرور.
- مشروع قانون التمويل العقاري.
- مشروع قانون الدين العام.
- مشروع قانون بشأن تعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.
- مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.
- مشروع قانون الضرائب الانتقائية.
- مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة.
- مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

ومن ابرز العناصر التي تضمنها برنامج عمل الحكومة مايلي:

تنويع الاقتصاد

كما تضمن البرنامج العمل على تنويع هيكل الاقتصاد الكويتي لتحقيق الاستدامة المالية العامة من اهم اولويات الحكومة في برنامج عملها المرتقب، بغض النظر عن تقلبات اسعار النفط، ومواجهة ما طرأ من متغيّرات؛ مثل العجز الهيكلي غير النفطي في الميزانية العامة، والسيطرة على الدين العام، لتتمكن من تنفيذ خططها التنموية.

الانفاق الجاري

ومن الآليات لتنويع الاقتصاد في برنامج عمل الحكومة سيكون خلق تجمعات ونشاطات اقتصادية متنوعة المجالات، ضبط الانفاق الجاري بالحد من التوسع في مصروفات الوزارات والجهات الحكومية وضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتوجيه الإنفاق الاستثماري، تعظيم الايرادات من عوائد الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية محليا وخارجيا.

ومن الأهداف أيضا الاستفادة من سلسلة القيمة المضافة بزيادة الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات وتنمية الجزر الشمالية وانجاز ميناء مبارك، وتنويع مصادر الايرادات، وذلك بتفعيل واستحداث الاليات اللازمة وتطوير منظومة الضرائب، وفقا لما تم الالتزام به في مجلس التعاون الخليجي، ورفع كفاءة تحصيل الاستحقاقات المتأخرة عن طريق ميكنة آليات التحصيل.

الحكومة الإلكترونية

وعلى الرغم من احراز البلاد تقدما في الخدمات الالكترونية بفضل مشاريع كالبوابة الالكترونية ومركز خدمة العملاء وغيرها، فان برنامج العمل الحكومي ونظرا للحاجة الماسة لتطوير الخدمات الالكترونية سيتضمن آليات مقترحة تسهم في ميكنة الخدمات تمهيدا لتوفير بيئة استثمار اكثر جاذبية.

وتعتمد استراتيجية وطنية لميكنة الخدمات تتضمن الاولويات والاطار الزمني وتضع بالاعتبار التغييرات التقنية المتسارعة والاطار الحاكم لتحول المنظمات الحكومية للمشاركة في البوابة الالكترونية الموحدة، الى جانب بناء قدرات الجهات الحكومية للتحول لهذه الخدمات ووضع خريطة طريق لذلك.

وعن ان اهم مشاريع الحكومة الالكترونية وفقا للبرنامج، فهي تتضمن:

- نظم المعلومات الجغرافية.
- مركز الكويت للاعمال.
- الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات.
- الحكومة الالكترونية لدعم قطاع العدالة.
- دعم وتطوير نظام الملكية العقارية.
- ميكنة وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الشبكة الوطنية للمعلومات الاحصائية.
- استكمال ميكنة لجنة المناقصات المركزية.
- بوابة الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.
- نظام الافصاح الالكتروني.

الحوكمة المؤسسية

تولي الحكومة اهتماما بنظام الحوكمة المؤسسية التي تهدف الى دعم ممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة في اداء الجهاز الاداري، وذلك من خلال مشاريع مقترحة سيتضمنها برنامج العمل الحكومي منها: تطوير نظم ادارة الاداء بالمنظمات الحكومية وتنمية الوعي العام لدى المواطنين عن الشفافية والنزاهة واهمية مكافحة الفساد لتحقيق رؤية الكويت 2035 ومشروع مرصد النزاهة والشفافية لتسويق جهود الحكومة في تعزيزهما، ويتطلب ذلك مشروع قانون منع تضارب المصالح.

كما تهدف الحكومة في برنامجها الى إعادة الهيكلة الادارية واطلاق طاقات الجهاز الاداري، للحصول على الخدمات العامة بأعلى جودة وباقل قدر من الموارد، والتخلص من الاجراءات البيروقراطية والتوجه نحو مفهوم النافذة الواحدة لتسيير عمليات الميكنة، وصولا الى مفهوم «الحكومة المحمولة أو mobile government».

التنمية البشرية

في شأن رأس المال البشري، تسعى الحكومة في برنامجها الى تطوير منظومة التعليم، وذلك من خلال آليات أبرزها:

- رفع الطاقة الاستيعابية والتوسع في انشاء المؤسسات التعليمية لكل المراحل، خاصة الجامعات.
- رفع معايير الكفاءة عند التعاقد مع معلمين غير كويتيين.
- رفع معايير قبول الطلاب بكليات التربية.
- انشاء برنامج وطني للبعثات الخارجية بوزارة التعليم العالي وادراج التخصصات التربوية ضمنه.
- تمكين المؤسسات التربوية من صلاحيات ادارية تدعم استقلاليتها.
- توجيه الانفاق الى دعم الرياضيات والعلوم.

5
التحديات الرئيسية
اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني و المالية العامة
• العجز المتراكم المتوقع في الميزانية العامة للدولة خلال الخمس سنوات القادمة من دون الإصلاح الاقتصادي والمالي من المتوقع أن يصل بين 45 - 60 مليار دينار.
• كلفة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم في حال التأخر في المعالجة.
• ان عدم توافق متوسط نمو أسعار النفط مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2020 يشير الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.
• توزيع بنود المصروفات في الحساب الختامي لميزانية 2019 / 2020 : 57% الرواتب و 18% الدعوم و 12% المشاريع الرأسمالية و 13% التشغيلية.
انخفاض الفاعلية القطاع العام
• تداخل مهام وضع السياسات والتنظيم والتشغيل في الجهات الحكومية.
• ارتفاع مستوى مشاركة الحكومة في تقديم الخدمات، مما يحول دون مشاركة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية.
• بالرغم من تحسن قيمة مؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت في عام 2020 بمقدار درجتين عن العام الماضي 2019 فلا يزال المؤشر في مستويات غير ايجابية .
• ارتفاع قيمة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لدولة الكويت في عام 2020 عن العام 2019 فان انخفاض ترتيبها (مرتبط بالتنافسية) يدل على تقدم الدول الاخرى بالمقارنة.
ضعف الراس المال البشري
• تدني جودة التعليم تسببت في فجوة تعلم تبلغ 4.8 عاما. حيث أن مستوى خريج الصف الثاني عشر يكافئ مستوى خريج الصف السابع في دول متقاربة الدخل مع دولة الكويت.
• تتسبب نتائج التعليم المنخفضة في ضعف انتاجية الفرد الكويتي لتعادل 58٪ فقط من إمكاناته الإنتاجية عند دخوله سوق العمل.
• مستوى الانفاق على الطالب في دولة الكويت يتساوى مع مستوى الانفاق في دول عالية الدخل ولكن تبقى النتائج بمستوى التعليم منخفضة كثيرا مشابهة لدول منخفضة الدخل.
• نسبة مشاركة المرأة والشباب في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار متدنية.
تدني كفاءة البنية التحتية وعدم التناغم بينها
• انخفاض تصنيف دولة الكويت في ركيزة البنية التحتية وفقا لمؤشر التنافسية العالمية.
• عدم وجود آلية لإدارة متكاملة للبنية التحتية شاملة الطرق والنفايات الصلبة و الصرف الصحي.
• محدودية توفر بدائل النقل العام، فقد تقلص عدد الحافلات العامة التي تعمل يومياً بنسبة 40% بين عامي 2010 و2016.
• محدودية انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة.

6
المحاور
محاور برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر (2021/2022 -2024/2025)
" استدامة الأمان الاجتماعي برغم التحديات"
التحدي الرئيسي
المعالجة في برنامج عمل الحكومة
المحور الأول
1. تحسين بيئة الاعمال.
2. دعم نمو القطاع الخاص.
3. تنمية سوق العمل.
4. استدامة المالية العامة.
المحور الثاني
إعادة هيكلة القطاع العام
5. تطوير الهيكل الاداري للجهاز الحكومي.
6. تعزيز النزاهة و مكافحة الفساد.
المحور الثالث
تطوير الراس المال البشري
7. اصلاح منظومة التعليم
8. تطوير الرعاية الصحية.
9. تمكين الشباب و المرأة و الاشخاص ذوي الاعاقة.
المحور الرابع
تحسين البنية التحتية و توظيف الطاقات المتجددة
10. تحسين كفاءة إدارة البنية التحتية.
11. تطوير نظام طاقة مستدام لمواجهة تحدي تحولات الطاقة العالمي.
المبادرات التنفيذية
المبادرات التنفيذية في كل محور وتحتوي بطاقة المبادرة على
البرنامج الزمني و المؤشرات و المستهدفات و الأدوار و المسؤوليات و متطلبات التنفيذ
الجهة المشرفة
لجنة متابعة برنامج عمل الحكومة

مرجعية برنامج عمل الحكومة

المحور الأول: الاصلاح الاقتصادي و المالي

- سياسات الخطة الانمائية
- برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي (استدامة)
- دراسات شبكات الأمان الاجتماعي
- الاستراتيجية الوطنية للوظائف
- برنامج الأستقدام النزيه
- استراتيجية الرعاية السكنية
- الاستراتيجية الوطنية للتخصيص

المحور الثاني: إعادة هيكلة القطاع العام

- سياسات الخطة الانمائية
- دراسة إعادة هيكلة الجهاز الحكومي
- الاستراتيجية الوطنية للنزاهة و مكافحة الفساد

المحور الثالث: تطوير الرأس المال البشري

- سياسات الخطة الانمائية
- دراسة تطوير الرعاية الصحية
- الاستراتيجية الوطنية للشباب
- الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

المحور الرابع: تحسين البنية التحتية و توظيف الطاقات المتجددة

- سياسات الخطة الانمائية
- السياسة الوطنية للطاقة
- الورقة البيضاء لسياسة البنية التحتية
- دراسة إدارة المرافق
- دراسة تحولات الطاقة و اقتصاد الكربون الدائري

برنامج العمل الحكومي 2021-2025
المحور الاول: الاصلاح الاقتصادي و المالي

29 مبادرة
4 مستهدفات
12 جهة
8 وزراء

01 تحسين بيئة الاعمال

1.1 انفاذ برنامج "التحسين"
1.2 تطوير آلية لتخصيص الأراضي
1.3 رقمنة الخدمات الحكومية

02 دعم نمو القطاع الخاص

2.1 جذب الاستثمار المباشر والشركات العالمية
2.2 تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة
2.3 تعزيز توطين الصناعات
2.4 تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2.5 تعزيز مشروعات الشراكة بين العام والخاص ضمن الإنفاق الرأسمالي
2.6 تنفيذ استراتيجية التخصيص
2.7 تطوير برامج الرعاية السكنية

03 تنمية سوق العمل

القطاع العام
3.1 مركز الكويت للتطوير / تنمية مهارات القطاع العام
3.2 تعديل نظام الوظائف والرواتب
3.3 ضمان عدالة شبكة الأمان الاجتماعي
القطاع الخاص
3.4 تشجيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص
3.5 مواءمة التعليم و احتياجات سوق العمل
3.6 تحسين صرف دعم العمالة
3.7 تطوير برنامج استقدام العمالة الوافدة
3.8 جذب وابقاء العمالة الماهرة

04 استدامة المالية العامة

المصروفات العامة
4.1 تحسين ميزانية المصروفات
4.2 مراجعة المصروفات الرأسمالية
4.3 تحسين المشتريات الحكومية
4.4 تطوير النموذج الوطني للدعومات
4.5 ضبط (مراقبة) باب أجور الوظائف الحكومية
الإيرادات العامة
4.6 مراجعة الخدمات العامة
4.7 تحسين تحصيل إيرادات الدولة
4.8 تعزيز قدرات إدارة الضرائب
4.9 تحسين التدفقات الجمركية
4.10 تحسين الايرادات النفطية
إدارة المالية العامة
4.11 تطوير إدارة المالية العامة

10

مستهدفات المحور الأول

الركيزة	المؤشر	الوضع الحالي	2021/22	2022/23	2023/24	2024/25
تحسين بيئة الاعمال	مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية الترتيب	46	42	35	33	30
دعم نمو القطاع الخاص	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي القيمة (مليار دينار)	**12.3	14.0	14.3	14.7	15.0
تنمية سوق العمل	العمالة الوطنية في القطاع الخاص (الاعداد)	72k	75k	80k	90k	100k
استدامة المالية العامة	سعر التعادل سعر البرميل بالدولار الامريكي	90	85	80	75	70

11

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. محمد عبد اللطيف محمد الفارس		
الوزير	الجهات	المبادرات
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	مبادرة (4.2) : مراجعة المصروفات الرأسمالية
	وزارة النفط	مبادرة (4.10) : تحسين الإيرادات النفطية

مهام ومسؤوليات معالي الوزير الشيخ د. أحمد ناصر المحمد الصباح		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير الخارجية ووزير دولة لشئون مجلس الوزراء	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	المبادرة (1.1) : تنفيذ برنامج "تحسين" المبادرة (2.1) : جذب الاستثمار المباشر والشركات العالمية المبادرة (2.2) : تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة

12

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. رنا عبدالله عبدالرحمن الفارس		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير دولة لشؤون البلدية ووزير دولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	بلدية الكويت	المبادرة (1.2) : مراجعة آلية تخصيص الأراضي
	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	المبادرة (1.3) : رقمنة الخدمات الحكومية

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. علي فهد المضف		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي	الجهاز الوطني للإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم	المبادرة (3.5) : مواءمة التعليم واحتياجات سوق العمل

13

مهام ومسؤوليات معالي الوزير المستشار جمال هاضل سالم الجلاوي		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير العدل ووزير دولة لشؤون تعزيز النزاهة	ديوان الخدمة المدنية	المبادرة (3.1) :مركز الكويت للتطوير/ تنمية مهارات القطاع العام المبادرة (3.2) : تعديل نظام الوظائف والرواتب
	الهيئة العامة للقوى العاملة	المبادرة (3.4) : تشجيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص المبادرة (3.6) : تحسين صرف دعم العمالة المبادرة (3.7) : تطوير برنامج استقدام العمالة الوافدة المبادرة (3.8) : جذب وابقاء العمالة الماهرة

14

مهام ومسؤوليات معالي الوزير عبدالوهاب محمد الرشيد		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير المالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار	وزارة المالية	**المصروفات العامة** المبادرة (4.1) : تحسين ميزانية المصروفات المبادرة (4.3) : تحسين المشتريات الحكومية المبادرة (4.4) : تطوير النموذج الوطني للدعومات المبادرة (4.5) : ضبط (مراقبة) باب أجور الوظائف الحكومية **الإيرادات العامة** المبادرة (4.6) : مراجعة الخدمات العامة المبادرة (4.7) : تحسين تحصيل إيرادات الدولة المبادرة (4.8) : تعزيز قدرات إدارة الضرائب **الإدارة المالية العامة** المبادرة (4.11) : تطوير إدارة المالية العامة
	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المبادرة (2.5) : تعزيز حصة مشروعات الشراكة بين العام والخاص ضمن الإنفاق الرأسمالي
	الجهاز الفني لبرنامج التخصيص	المبادرة (2.6) : تنفيذ استراتيجية التخصيص
	الإدارة العامة للجمارك	المبادرة (4.9) : تحسين التدفقات الجمركية

15

مهام ومسؤوليات معالي الوزير فهد مطلق نصار الشريعان		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير التجارة والصناعة	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	المبادرة (2.4) : تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة
	الهيئة العامة للصناعة	المبادرة (2.3) : تعزيز توطين الصناعات

مهام ومسؤوليات معالي الوزير مبارك زيد العرو المطيري		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير الشئون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير دولة لشئون الإسكان والتطوير المعماري	وزارة الشئون الإجتماعية والتنمية المجتمعية	المبادرة (3.3): ضمان عدالة شبكات الأمان الإجتماعي
	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	المبادرة (2.7) : تطوير برامج الرعاية السكنية

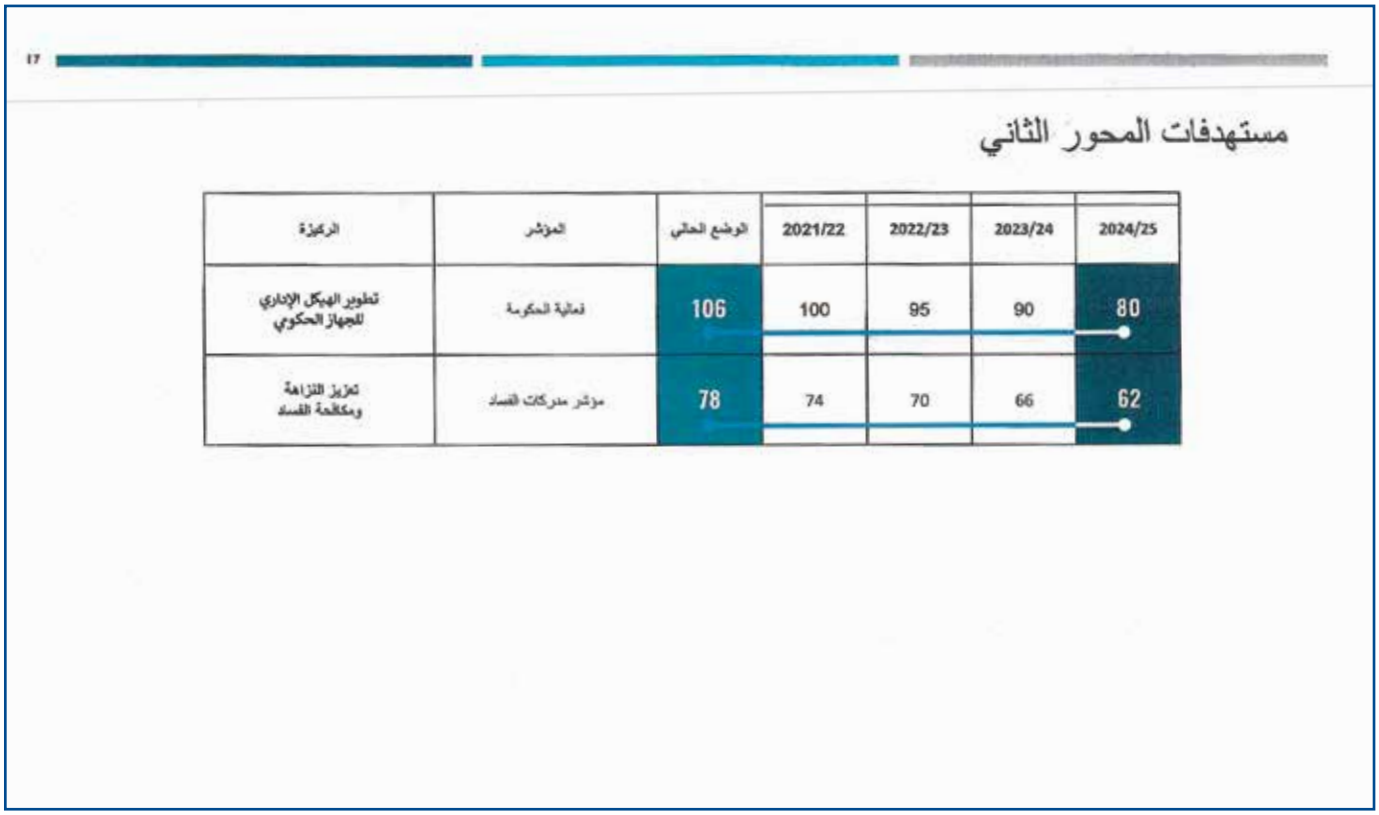

الركيزة	المؤشر	الوضع الحالي	2021/22	2022/23	2023/24	2024/25
تطوير الهيكل الإداري للجهاز الحكومي	فعالية الحكومة	106	100	95	90	80
تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	مؤشر مدركات الفساد	78	74	70	66	62

18

مهام ومسؤوليات معالي الوزير المستشار جمال هاضل سالم الجلاوي

الوزير	الجهات	المبادرات
	ديوان الخدمة المدنية	المبادرة (5.1) : تطوير آليات العمل الحكومي المبادرة (5.2) : تطوير أجهزة وسياسات الرعاية الصحية المبادرة (5.3) أجهزة وسياسات التعليم والتعليم العالي المبادرة (5.4) : تطوير أجهزة وسياسات العمل والتنمية الاجتماعية المبادرة (5.5) : تطوير أجهزة وسياسات التنمية الاقتصادية المبادرة (5.6) : تطوير أجهزة وسياسات الطاقة والخدمات المبادرة (5.7) : تطوير أجهزة وسياسات المواصلات المبادرة (5.8) : تطوير أجهزة وسياسات المعلوماتية والاتصالات المبادرة (5.9) : تطوير أجهزة وسياسات الأمن الغذائي المبادرة (5.10) : تطوير أجهزة وسياسات الشباب والثقافة والسياحة المبادرة (5.11) : تطوير أجهزة وسياسات البيئة المبادرة (5.12) : تطوير أجهزة وسياسات التخطيط الحضري المبادرة (5.13) : تطوير أجهزة وسياسات البحث والابتكار
وزير العدل ووزير دولة لشؤون تعزيز النزاهة	الهيئة العامة لمكافحة الفساد – نزاهة	المبادرة (6.1) : الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة المبادرة (6.2) : التحيين والترقية في القطاع العام المبادرة (6.3) : النزاهة في أداء الوظيفة العامة المبادرة (6.4) : تنمية المساءلة في القطاع العام المبادرة (6.5) : فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة المبادرة (6.6) : النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص المبادرة (6.7) : تعزيز دور القطاع الخاص في كشف الفساد المبادرة (6.8) : التوعية العامة المبادرة (6.9) : تفعيل دور التربية والتعليم المبادرة (6.10) : التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام المبادرة (6.11) : برامج تنمية القدرات المبادرة (6.12) : حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد المبادرة (6.13) : التنسيق والتعاون

19

برنامج العمل الحكومي 2021-2025
المحور الثالث: تطوير رأس المال البشري

23 مبادرة
5 مستهدفات
7 جهات
4 وزراء

07 اصلاح منظومة التعليم

- 7.1 تطوير جودة المناهج الدراسية
- 7.2 رفع مستوى مهنة التدريس
- 7.3 تحسين نتائج ومخرجات التعليم
- 7.4 تطوير معايير نظام التعليم
- 7.5 تطوير حوكمة النظام التعليمي والسياسات التعليمية
- 7.6 تنمية الطفولة المبكرة
- 7.7 برنامج تجويد مهارات الشباب
- 7.8 التحول إلى الاقتصاد المعرفي

08 تطوير الرعاية الصحية

- 8.1 تطوير منظومة رأس المال البشري الطبي
- 8.2 تطوير حوكمة بيئة المعلومات الصحية
- 8.3 تخصيص تشغيل المرافق الصحية
- 8.4 تطوير المنظومة الصحية العامة للحد من الأمراض المزمنة
- 8.5 تطوير المدن الصحية

09 تمكين الشباب والمرأة وذوي الإعاقة

- 9.1 بيئة تمكينية لتفاذ الشباب لمصادر المعلومات والوسائط الرقمية والتعليمية
- 9.2 توزيع مسارات الفرص الوظيفية للشباب في القطاعين الخاص والمدني
- 9.3 دعم الشباب عبر تطوير مهارات ريادة الأعمال
- 9.4 تمكين الشباب من أسلوب حياة صحي
- 9.5 القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد المرأة
- 9.6 بيئة تمكينية لممارسة المرأة ريادة الأعمال
- 9.7 تعزيز الجوانب القيادية لتمكين المرأة من المناصب القيادية
- 9.8 دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل
- 9.9 دمج ذوي الإعاقة في المجتمع
- 9.10 دمج ذوي الإعاقة ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مستهدفات المحور الثالث

الركيزة	المؤشر	الوضع الحالي	2021/22	2022/23	2023/24	2024/25
إصلاح منظومة التعليم	مؤشر المهارات (المنتدى الاقتصادي العالمي)	77	75	73	71	69
تطوير الرعاية الصحية	مؤشر الصحة (المنتدى الاقتصادي العالمي)	12	11	10	9	8
تمكين المرأة	مؤشر الفجوة بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي)	143	140	135	130	125
تمكين الشباب	نسبة الشباب المبادرين في قطاع الاعمال من اجمالي الشباب	6	7	8	9	10
تمكين ذوي الاعاقة	نسبة المعاقين العاملين من اجمالي المعاقين	6	7	8	9	10

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. علي فهد المضف

الوزير	الجهات	المبادرات
وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التربية	المبادرة (7.2) : رفع مستوى مهنة التدريس المبادرة (7.5) : تطوير حوكمة النظام التعليمي والسياسات التعليمية المبادرة (7.8) : التحول إلى الاقتصاد المعرفي
	المركز الوطني لتطوير التعليم	المبادرة (7.1) : تطوير جودة المناهج الدراسية المبادرة (7.3) : تحسين نتائج ومخرجات التعليم المبادرة (7.4) : تطوير معايير نظام التعليم

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. خالد مهوس سليمان السعيد

الوزير	الجهات	المبادرات
وزير الصحة	وزارة الصحة	المبادرة (8.1) : تطوير منظومة رأس المال البشري الطبي المبادرة (8.2) : تطوير حوكمة بيئة المعلومات الصحية المبادرة (8.3) : تخصيص لتشغيل المرافق الصحية المبادرة (8.4) : تطوير المنظومة الصحية العامة للحد من الأمراض المزمنة المبادرة (8.5) : تطوير المدن الصحية
	الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة	المبادرة (9.8) : دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل المبادرة (9.9) : دمج ذوي الإعاقة في المجتمع المبادرة (9.10) : دمج ذوي الإعاقة ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

22

مهام ومسؤوليات معالي الوزير علي حسين علي الموسى		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير الأشغال العامة ووزير دولة لشئون الشباب	الهيئة العامة للشباب	المبادرة (7.7) : برنامج تجويد مهارات الشباب المبادرة (9.1) : بيئة تمكينية لنفاذ الشباب لمصادر المعلومات والوسائط الرقمية والتعليمية المبادرة (9.2) : تنويع مسارات فرص التوظيف للشباب في القطاعين الخاص والمدني المبادرة (9.3) : دعم الشباب عبر تطوير مهارات ريادة الأعمال المبادرة (9.4) : تمكين الشباب من أسلوب حياة صحي

مهام ومسؤوليات معالي الوزير مبارك زيد العرو المطيري		
الوزير	الجهات	المبادرات
وزير الشئون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير دولة لشئون الإسكان والتطوير المعماري	وزارة الشئون الإجتماعية والتنمية المجتمعية	المبادرة (7.6) : التنمية الطفولة المبكرة
	المجلس الأعلى لشئون مجلس الأسرة	المبادرة (9.5) : القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد المرأة المبادرة (9.6) : بيئة تمكينية لممارسة المرأة ريادة الأعمال المبادرة (9.7) : تعزيز الجوانب القيادية لتمكين المرأة من المناصب القيادية

23

برنامج عمل الحكومة 2021-2025
المحور الرابع: تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة

8 مبادرة
2 مستهدفان
4 جهات
3 وزراء

10 تحسين كفاءة إدارة البنية التحتية

- 10.1 تطوير استراتيجية خطة إدارة أصول البنية التحتي
- 10.2 ووضع سياسة أصول البنية التحتية
- 10.3 تطوير نظم معلومات إدارة أصول البنى التحتية ذكية مستدامة ومرنة
- 10.4 تطبيق نظم مطورة في إدارة البنى التحتية

11 تطوير نظام طاقة مستدام لمواجهة تحدي تحولات الطاقة العالمي

- 11.1 التنويع الأمثل لمزيج الطاقة للاستهلاك
- 11.2 تحسين كفاءة استهلاك الطاقة
- 11.3 تطوير اقتصاد دائري منخفض الكربون
- 11.4 وضع استراتيجية للتنافس في بيئة أسعار نفط منخفضة

24

مستهدفات المحور الرابع

الركيزة	المؤشر	الوضع الحالي	2021/22	2022/23	2023/24	2024/25
تحسين كفاءة إدارة البنية التحتية	مؤشر البنية التحتية (المنتدى الاقتصادي العالمي)	66	64	62	60	58
نظام طاقة مستدام لمواجهة تحدي تحولات الطاقة العالمي	مؤشر مركب من متوسط مؤشري الحصول على الكهرباء وجودة امدادات الكهرباء (المنتدى الاقتصادي العالمي)	38	36	34	32	30

25

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. محمد عبد اللطيف الفارس

الوزير	الجهات	المبادرات
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة	مؤسسة البترول الكويتية	المبادرة (11.3): تطوير اقتصاد دائري منخفض الكربون المبادرة (11.4) : وضع استراتيجية التنافس في بيئة أسعار نفط منخفضة
	وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة	المبادرة (11.1): التنويع الأمثل لمزيج الطاقة للاستهلاك المبادرة (11.2): تحسين كفاءة استهلاك الكهرباء والماء

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. رنا عبدالرحمن الفارس

الوزير	الجهات	المبادرات
وزير دولة لشؤون البلدية ووزير دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	المبادرة (10.3): تطوير نظم معلومات إدارة أصول البنى التحتية ذكية مستدامة وصامدة المبادرة (10.4):تطبيق نظم مطورة في إدارة البنى التحتية

مهام ومسؤوليات معالي الوزير د. علي فهد المضف

الوزير	الجهات	المبادرات
وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي	معهد الكويت للأبحاث العلمية	المبادرة (10.1) :تطوير استراتيجية خطة إدارة أصول البنية التحتية المبادرة (10.2) : وضع سياسة أصول البنية التحتية

القوانين والتشريعات

تعتبر التشريعات والقوانين من المتطلبات المهمة لتنفيذ برنامج عمل الحكومة، وبالتالي أي تشريعات أو قوانين خاصة لكل محور من محاور البرنامج يتم مناقشتها مع اللجان المعنية بمجلس الأمة وتقديمها بعد اعتمادها من لجنة متابعة برنامج عمل الحكومة.

أشارت إلى أن محاوره مكررة ولم يأت بجديد عن الخطط المعلن عنها سابقاً

الجمعية الاقتصادية: برنامج الحكومة يفتقد آليات التنفيذ

في تعليق منها على برنامج عمل الحكومة المعلن منذ اسابيع ، علقت الجمعية الاقتصادية على البرنامج بالقول انه مع دخول الأزمة الصحية عامها الثالث وظهور عدد من المشكلات الاقتصادية على السطح بات واضحاً عدم وجود أي حلول جذرية أو تغير في النهج لدى الحكومة في التعامل مع القضايا المتجذرة والإختلالات في اقتصاد البلد، بل أن الحكومة عودتنا على سياسية الدخول في خندق حتى مُضي السحابة ومن ثم العودة إلى عادتها القديمة.

وأضافت انه منذ ديسمبر 2020، تقدمت الجمعية الاقتصادية بأربع مبادرات رئيسية إلى الجهاز الحكومي، الأولى تعنى بدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر إنشاء صندوق وطني يقدم منح تحفيزية للمسجلين على الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عُرف بـ"صندوق إنعاش" وتلتها ورقة أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي المعدة بالتعاون مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين، بالإضافة إلى تقديم الجمعية توصياتها في ما يخص مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا، بالتعاون مع مجموعه من المبادرين المتضررين و رواد الأعمال ووزراء ومسؤولين حكوميين وكذلك مبادرة تحرير الأراضي الصناعية والتجارية والتي تبناها مجموعة من نواب مجلس الأمة. ومنذ أكثر من خمس سنوات حذرت الجمعية الاقتصادية الكويتية مانعيش فيه من إختلالات هيكلية لاقتصادنا وعدم إستدامة نموذج التنمية الاقتصادية المبني على قيادة القطاع العام.

لذلك نحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية نركز على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة ومن ثم تهيئة المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل كما فصّلنا في "أولويات الإصلاح الشامل في الاقتصاد الكويتي"، وأن يرتكز الإصلاح اليوم على أمر واحد أساسي وهو الإصلاح المؤسسي كي تتمكن الحكومة من الوصول إلى الإصلاحات الأخرى. ونؤكد على أن أي إصلاح يبدأ من مس جيب المواطن هو إصلاح ساقط إقتصادياً قبل أن يسقط شعبياً. فالهدر المالي في الميزانية من الواجب ضبطه قبل التفكير بفرض ضرائب، و محاربة

الفساد و تقليل التكلفة الباهظة و المصاحبة له كذلك على رأس سلم الأولويات. كما أنه من الضروري دراسة الآثار الاقتصادية المترتبه على أي قرار قبل اتخاذه.

إلا أننا تفاجأنا كما تفاجئ الجميع بإجراءات حكومية أبعد ما تكون عن الواقع وهو ما تجلى واضحاً من عجز حكومي على التقدم بمشروع واحد لإنتشال البلد من حالة المرض السريري الذي أصابه، إذ أنها دلائل على أن السلطة التنفيذية تغرد خارج السرب في مشهد محزن لعجزها عن إتخاذ القرار.

شعرنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن برنامج عمل الحكومة الجديدة للفصل التشريعي الـ 16 للسنوات من 2022/2021 إلى 2025/2024 لم يكن إلا تكملة للمسيرة السابقة في التذبذب الحكومي. والواضح بأن هناك حالة من اللامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله في دهاليز السياسة إلى حالة من الركود غير المسبوق، لذلك ليس غريبا أن يصب الرأى العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس من جراء التأخر وعدم الاكتراث في تطبيق تغييرات هيكلية إقتصادية. برنامج عمل الحكومة الأخير زادت عليه الصفة السياسية حيث حمل طابعاً هلامياً لايخلو من الكلام الموزون من غير رؤية واضحة في تحقيق أهدافها وهذا يعكس التخوف السابق للجمعية من خلو رؤية إصلاحية واضحة وعدم وجود الإرادة الصادقة في حل المشكلات.

برنامج عمل الحكومة الأخير هو إستمرار للكلام الإنشائي الذي يصدر من مجلس الوزراء، ولم يعد يهم المواطن أينما كان هذه البيانات الصادرة لأنها بلا جدول زمني وبلا رؤية فعلية وهي مجرد حبر على ورق يقدم لمجلس الأمة وينتهي حال صدورة. إن أبرز ما شهدناه في هذا البرنامج المفكك هو غياب قائمة التشريعات المطلوبة لإنجازه، وتم الإكتفاء فيه بجملة "إن أي تشريعات خاصة لكل محور من محاوره تتم مناقشتها مع اللجان المعنية بمجلس الأمة وتقديمها بعد اعتمادها من لجنة متابعة البرنامج".

وبرغم ان بنود الضريبة والدَّين العام ورفع الدعم عن بعض الخدمات وتقليلها يأتي بشكل رئيسي في كل برنامج عمل للحكومة، إلا أنها حضرت هذه المرة على إستحياء وتلونت بين السطور بجمل مطاطية على وزن "مراجعة الخدمات العامة" و " وتحسين قدرات إدارة الضرائب" وكذلك "العمل على تنفيذ استراتيجية التخصيص" حتي تكون إعتباراتها السياسية أقل كلفة على أعضاء مجلس الأمة.

إن برنامج العمل الحكومي بما يحمله من تناقضات يدل على أن مهما تغيرت الشخوص في القيادات التنفيذية يبقى الخلل واحد. حمل البرنامج جملة تناقضات صارخة عاكس فيها قرارات وسياسات سبق لمجلس الوزراء اتخاذها بشكل رسمي، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن البرنامج في بند المصروفات العامة رقم 4.5 يؤكد على ضبط اجور بعض الرواتب العامة، وكذلك تحسين ميزانية المصروفات، فيما نشهد بالمقابل أن الزيادة السنوية في هذا البند تصل إلى 8%، اللافت كذلك أن مجلس الوزراء نفسه الذي ألغى مشروع إنشاء محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية كمشروع "الدبدبة"، يدعو اليوم في هذا البرنامج إلى الحث على إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة.

المقلق بالنسبة لنا هو إستخفاف تلك العقلية الحكومية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حل بها عملية إبادة جماعية بمباركة حكومية، تقوم في هذا البرنامج بالدعوة إلى "تعزيز وتمكين المشاريع الصغيرة" بدم بارد. لن يتغير الواقع المؤلم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما لم يتغير النهج الاقتصادي المتبع في الدولة ولن تخرج المشاريع من القطاع الاستهلاكي إلى القيمة المضافة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة لذلك فالتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ليست حكراً عليه بل هي تحديات القطاع الخاص بأكمله.

والمؤسف أيضاً أن يتصدر اسم الكويت صحف عالمية بفضائح وجرائم مالية دولية تنعكس سلباً على مركزها المالي وعلى سمعتها أدت إلى إعلان بعض مؤسسات التصنيف الائتمانية مراجعة تصنيفاتها لبعض المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة لارتباطها بالمال الأسود. هذا كله بدون ذكر في الخطة الحكومية إلا بكلام عام عم محاربة الفساد قد أُرهقنا من سماعه. المؤلم في كل هذا أن نسب الفساد المالي في إزدياد مضطرد، ولم تؤثر فيه أزمة إقتصادية ولا أزمة صحية، والأكثر ألماً أننا كشعب تعايشنا مع الفساد وتغيرت نبرتنا تجاهه من اللامهادنه إلى الإنكار على الفساد وهو أضعف الإيمان، ولم يردع تلك الممارسات الفاحشة بالتعدي السافر على أموال العامة ومقدرات البلد تلك المؤسسات الرقابية الفاعلية منها والهلامية التي أُنشئت مؤخراً.

حركة الإقتصاد الكويتي تشوب حوله ظلال سوداء، في المقابل أن الدولة الكويتية عاجزة تمامًا عن تنفيذ وإدارة أي مشروع ناجح، فعلى الرغم من تجاذبات السلطتين على مدى الأعوام و تعاقب الحكومات إلا أن الحكومات كانت تحتكم على أغلبية

مريحة في جميع البرلمانات السابقة، بإستثناء برلمان واحد في السنوات السابقة، فلماذا لم تمرر خططها ومشاريعها؟ لا نحاكم النوايا، ولكن التجربة تؤكد أن الحكومة عاجزة عن تنفيذ أي عملية إصلاح، فالسلطة الحقيقية لدى الحكومات المتعاقبة وليس البرلمانات.

لذلك من باب أولى عندما يتطرق برنامج عمل الحكومة لعبارات فضفاضة على وزن "كلفة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم في حالة التأخر في المعالجة" نشعر أننا نخاطب جهة مجتمع مدني وليس جهة تنفيذية بيدها مفاتيح الحل والربط في البلد. هذا كله على نفس نسق استبدال المصطلحات الخلافية بجمل فضفاضة لطيفة مثل "تعزيز قدرات إدارة الضرائب" كوصف جديد لضريبة القيمة المضافة، وكذلك مشروع البديل الاستراتيجي تحول إلى "تعديل نظام الوظائف والرواتب" وغيرها من دعومات وخصخصة.

اللافت على الصعيد التنفيذي في برنامج عمل الحكومة هو خلوه من الأهداف والتشريعات خلال سنوات الخطة حتى 2024-2025 دون وضع خطة تنفيذ في كيفية الوصول الى هذه الأهداف، والواضح فيه عدم الجدية في التنفيذ وهو لذر الرماد على عيون نواب الامة. لذلك نكرر أنه لم يعد يهمنا كمواطنين قراءة البيانات الإقتصادية الصادرة عن مجلس الوزراء، فالتاريخ أثبت ان البيانات السياسية والاقتصادية وغيرها لا تخلق وحدة، ولا تنجز مشروعاً، ولا تكشف لصاً، ولا تداوي مريضاً، بل هي كلام إنشائي رتيب ومكرر لا قيمة له، ينتهي بمجرد صدوره. فلا تزال الحكومه تخاطر في تقليل تقديرها للتحديات الاقتصادية العالمية، نظرا لإنعدام الإرادة، ومن لايملك التشخيص لا يعرف الحل، لذلك برنامج العمل الحكومي هو وعود سياسية ليس لها رصيد واقعي.

إننا نقف على خط سواء مع إخواننا في جهات المجتمع المدني الحيّة في ريبة مترقبين أمام هذا السلوك الحكومي، فالكويت اليوم تمر بأخطر مراحلها، فبعد نفاد الاحتياطي العام للدولة وتراجع الإيرادات النفطية بات اليوم السحب من صندوق احتياطي الأجيال محل نقاش بطلب من السلطة التنفيذية والتي عجزت في السنوات الماضية عن تبني الحلول التنموية لاستدامة الاقتصاد الوطني. مع التأكيد على أننا كمؤسسة مجتمع مدني منتخبة تهدف الى المساهمة الفاعلة و نشر الوعي و تقديم مبادرات بغرض خدمة الصالح العام و لا مصلحة لنا سوى الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويت، وكذلك نطمح بأن نساهم ولو بشيء بسيط بتطوير بيئة الأعمال والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي.

ختاماً، هل يمكن لمجتمع عاقل فيه هذا العدد من المثقفين والمتعلمين، وفيه مؤسسات دستورية وصحافة حرة ان يقبل بأن نتصرف كالمجتمعات البدائية التي استهلكت مواردها الخام ثم ظلت تندب حظها؟ لو حدث أن كان هنالك إنجاز إقتصادي، وان كان متواضعا، فإنجاز صغير على الجبهة الاقتصادية هو خير ألف مرة من كلام سياسي كبير لا يطعم ولا يغني من جوع.

- إنطباعات تشاؤمية وتحذيرات قاسية من مستقبل خطر على الاقتصاد الكويتي.
- أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة ومن ثم تهيئة المجتمع لأي إجراء إصلاحي في المستقبل.
- البرنامج يؤكد على ضبط اجور بعض الرواتب العامة، وكذلك تحسين ميزانية المصروفات، فيما نشهد بالمقابل أن الزيادة السنوية في هذا البند تصل إلى ٨٪
- لو حدث أن كان هنالك إنجاز إقتصادي، وان كان متواضعا، فإنجاز صغير على الجبهة الاقتصادية هو خير ألف مرة من كلام سياسي كبير لا يطعم ولا يغني من جوع.

أشار إلى أن القطاع النفطي تعرض لأكبر عملية انتفاخ وترهل وارتفاع في التكاليف

"الشال": ترشيق القطاع العام هدف مكرر لم يتحقق على مدى سنوات

قال "الشال" إنه ضمن أولويات برنامج الحكومة الحالية، ترشيق القطاع العام، وهو هدف مكرر في خطط التنمية وبرامج الحكومات الأخيرة، وظل هدفاً جيداً، ولكن ما تحقق حتى الآن هو عكسه، وتغيرت جوهرياً أوضاع البلد المالية والاقتصادية، ولم يعد تحقيق ذلك الهدف خيارا، بل واجبا. أهم وأكبر القطاعات ضمن القطاع العام، هو قطاع النفط، الذي تعرض لأكبر عملية انتفاخ وترهل وارتفاع في التكاليف، سواء بكوادره وامتيازاته، أو باستثماراته الخاسرة حول العالم.

وبين أن أخطر تبعات ترهله، أنه فقد أفضل ما لديه من قيادات بسبب مشروع خاطئ للتقاعد المبكر من أجل إحلال آخرين محلهم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة انتاج برميل النفط لمبررات لا علاقة لها بالإنتاجية إلى أكثر من خمسة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن، حتى تساوت تكلفة انتاج البرميل في يوم من أيام الجائحة، مع سعر برميل النفط الكويتي في السوق.

وأضاف أن للقطاع تاريخ في تسليمه هبة سياسية لشراء ولاء ذلك الفصيل السياسي أو ذاك، وللقطاع حصص وظيفية تمنح لذلك النائب أو النافذ، والإفراز الطبيعي والحتمي لمثل تلك السياسات، هي تخلف وفساد القطاع، وللقطاع استثمارات ضخمة فاشلة، بدايتها "سانتا" في ثمانينيات القرن الفائت، مروراً بمصافي هولندا ومحطات بيع وقود التجزئة في بريطانيا وغاز الجنوب وسرقة ممنهجة لشركة ناقلاته، وانتهائها مؤخراً باستثماري مصفاة فيتنام و"شركة البولي بروبلين" المشتركة مع شركة كندية، ولم يبق للقطاع سوى التباكي على كنز فقده لفشل صفقة "كي داو" وهي صفقة لو تحققت لحصدت أكبر خسارة مما لحق القطاع من صفقات مثل مصفاة فيتنام والشركة الكندية.

وما زال هناك من يعتقد أن صفقة "كي داو" هي صفقة لشراء نصف شركة "داو كيمكال"، بينما هي صفقة بائسة لشراء 40 مصنعا قديما من شركة "داو كيمكال"، من ضمنها مصنع في إيطاليا بملكية مناصفة بين القطاع و"داو كيمكال" تم إنشاؤه في عام 2004، خسر رأسماله مرة ونصف المرة، إضافة إلى التزام بسداد نحو 130 مليون دولار بعد 6 سنوات من المساهمة فيه، رغم أن معدل العائد الداخلي عند إقرار دراسته كان 16 في المئة – 18 في المئة، وفي تبرير رسمي لشركة "داو كيمكال" لمشروع بيعها 40 مصنعاً قديماً للكويت، أي أقل من نصف المصانع القديمة التي تملكها، تذكر إدارة الشركة التالي "أنها- أي داو كيمكال- ترغب في الانتقال استراتيجياً من صناعة تقليدية سوق إنتاجها مزدحم وهامش ربحيتها منخفض، إلى صناعة بتروكيماويات متقدمة، التنافس فيها محدود وهامش الربح فيها مرتفع".

لسهولة استخدامها وانخفاض تكلفتها وأهميتها المتزايدة في ظل جائحة كورونا

"المحاسبين" الخدمات المالية والرقمية تعزز دور مزاولي المهنة

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين فيصل عبد المحسن الطبيخ أن مؤتمر تكنولوجيا المال "فنتك" في الشرق الأوسط يمثل أحد الفعاليات المالية والرقمية الهامة في تسليط الضوء على دور الرقمنة المالية في بيئة الأعمال بمختلف قطاعاتها في ظل جائحة كورونا ومتحوراتها.

تحديات التكنولوجيا المالية

وبين الطبيخ في تصريح صحافي على هامش مشاركة الجمعية في فعاليات المؤتمر، الذي أقيمت فعالياته في قطر، أن المحاور التي تناولها ركزت على كيفية تعزيز دور مزاولي المهنة من خلال الاستفادة من مستقبل وتحديات التكنولوجيا المالية والرقمية وابتكارات التكنولوجيا المالية وسبل توظيفها لدى مراقبي الحسابات وغيرها من الفئات المستهدفة من البنوك والشركات، بالإضافة إلى الاستفادة من دور التكنولوجيا المالية في تيسير وتعزيز الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال وتعزيز الشفافية باستخدام الهويات والسجلات الرقمية وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF.

مستقبل العنصر البشري

فيصل الطبيخ:

- دور متزايد للتكنولوجيا المالية في مكافحة غسل الأموال
- الإطار التشريعي مطلوب للحد من المخاطر وتطوير الدور الرقابي
- المؤتمر هدف إلى تبادل الخبرات بين المشاركين
- تسليط الضوء على دور الرقمنة المالية في بيئة الأعمال بمختلف قطاعاتها

ولفت أن المؤتمر طرح موضوعاً في غاية الأهمية يتعلق بمستقبل العنصر البشري على ضوء التوسع في الخدمات الرقمية وكيفية حماية العملاء في ظل التحول الرقمي.

وأشار إلى أن التعرف على الخدمات الرقمية في مجال المال والأعمال في ظل انتشار وباء كورونا يمثل أحد الأعمدة الرئيسية والركائز التي يمكن الاستفادة منها في تطوير قدرات مزاولي المهنة من خلال توظيف تلك الخدمات في إنجاز الأعمال المحاسبية بكفاءة واقتدار، وبما ينعكس إيجاباً على أداء المهنة بشكل عام وجعلها تواكب أحدث المستجدات في مجال الرقمنة المالية.

تبادل الخبرات

ولفت الطبيخ أن المؤتمر هدف إلى تبادل الخبرات بين المشاركين في فعاليات المؤتمر من مختلف الجهات في مجالات: البنوك والمصارف ومركز قطر للمال ومؤسسات ومكاتب القانون والمحاسبة والجهات والمؤسسات الحكومية وشركات تكنولوجيا المعلومات وشركات الاتصالات وشركات التحويل الالكتروني وشركات الصرافة وشركات التأمين والتمويل.

وبين أن المؤتمر يأتي في إطار ما شهدته الصناعة المالية من اهتمام متزايد حول التكنولوجيا المالية ومدى استخدامها وتأثيرها على الحياة اليومية ، حيث تعرف الفنتك بأنها الابتكار الذي يهدف إلى التنافس مع الأساليب المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية.

إطار تشريعي

كما أن هناك عوامل عدة تقف في مجال دفع الابتكار بمجال التكنولوجيا المالية أبرزها : التطورات في تكنولوجيا البيانات الضخمة والتشفير ، بالإضافة إلى انتشار الهواتف الذكية واستخدام الانترنت والتغيرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكلفة.

وأوضح الطبيخ أن ما يدفع إلى التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية ، هو توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي الذي يمكن السلطات الرقابية والتنظيمية للحد من المخاطر وتوفير فرص النمو في بيئة تنافسية ، مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار المالي.

وقال إن مؤتمر تكنولوجيا المال في الشرق الأوسط (FinTech) يمثل فرصة للتعرّف على أساليب حماية نزاهة الأنظمة المالية، وهو الأمر الذي يقع ضمن اهتمامات واختصاصات هيئة الرقابة الإداريّة والشفافية بشكل خاص.

تعزيز الترابط

وأكد الطبيخ على ضرورة وجود هيئة للمحاسبين الخليجيين، لتعزيز الترابط وتبادل الأفكار والرؤى في هذا المجال الحيوي، حيث إن كل معلومة عند جهة معينة يمكن أن تكون الرقم المفقود عند جهة أخرى، مؤكدًا أن وجود الهيئات على مستوى الدول مهم جدًا، ويجب أن تكون في كل دولة خليجيّة هيئة للمُحاسبة بحيث تكون مظلة للمُحاسبين. وتوجّه الطبيخ بالشكر لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية على تنظيم مؤتمر تكنولوجيا المال في الشرق الأوسط (FinTech)، مؤكدًا أن الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم تؤكد أهمية التكنولوجيا الرقمية في مهنة المحاسبة.

على هامش فعاليات مؤتمر تكنولوجيا المال بالدوحة

كورونا تسرع من وتيرة التحول الرقمي عربياً وعالمياً

استقطب مؤتمر تكنولوجيا المال "فنتك" في الشرق الأوسط الذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية. متحدثين من مؤسسات ومنظمات دولية في مجال المصارف والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، والذي تناول أهمية توفر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي.

محو الأمية التكنولوجية

وعلى هامش المؤتمر ، صرح عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور علي العويد أن المجتمع مطالب بمحو أميته التكنولوجية من أجل مواكبة التحول الرقمي في مختلف القطاعات وتحديداً القطاع المالي وعدم التأثر بهذا الأمر في المستقبل والاضطرار إلى فقدان الموظف لوظيفته.

وأضاف العويد في تصريحاته لـ "الجزيرة نت" إن استخدام الخدمات الرقمية سوف يؤثر في العنصر البشري بطريقة مختلفة وسيكون تأثيره فقط على من يجهلون التكنولوجيا ، أما من يتقنها فسيكون الطلب عليه أكثر.

ورأى العويد أن جائحة كورونا كانت كلمة السر في تسريع التحول الرقمي والاعتماد على الأنظمة الالكترونية في جميع مناحي الحياة خاصة في ظل توفيرها للوقت والجهد وتحقيق معايير الكفاءة في العمل.

وأسهمت جائحة كورونا "كوفيد- 19" على مدار العامين الماضيين في تسريع التحول الرقمي المالي ونشر الوعي الثقافي للعملاء، وأظهرت الأهمية البالغة للتكنولوجيا الرقمية في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي سيؤثر على العمالة التقليدية.

خيار التحول الرقمي

فالتحول الرقمي كان خيارا لكثير من الحكومات بعد فترات طويلة من الإغلاق والحظر والتباعد، كما كان اختبارا حقيقيا لقدراتها الرقمية وقدرتها على استيعاب العمالة، وهو ما ناقشته إحدى جلسات المؤتمر.

ويبدو مستقبل العنصر البشري في ضوء التوسع في الخدمات الرقمية غير واضح المعالم، ويرى البعض أنها ستعمل على إلغاء بعض الوظائف التقليدية، في حين يقول آخرون إنها لن تؤثر بشكل كبير على العمالة خاصة في ظل إيجاد نوع جديد من العاملين يتناسب مع التطور الرقمي.

تبادل الخبرات

ومن جانبه: أوضح رئيس اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن مؤتمر تكنولوجيا المال في الشرق الأوسط "Fin Tech" الذي أقيمت فعالياته في العاصمة القطرية الدوحة طرح الكثير من الموضوعات ذات الصلة، وأتاح الفرصة لتبادل الخبرات من المشاركين واكتساب معارف جديدة حول آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الرقمية، والتعاملات المالية بجوانبها المختلفة.

د.فالح العازمي :

- التحول الرقمي يؤثر ايجابا على المهنة ومزاوليها.
- تفعيل توصيات المؤتمر سينعكس ايجابا على المهنة ومزاوليها والشركات والمؤسسات المتواجدة في القطاعات المختلفة في بيئة الأعمال
- اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة الخليجية حريصة على تطبيق التحول الرقمي والاستفادة منه في بيئة الأعمال

وأشار أن من شأن استخدام التعاملات الرقمية في أن ينعكس ايجابا في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة لتتواكب مع المستجدات الجديدة. وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

رغم الظروف الاستثنائية التي تعيشها الدول لتوكد على اهمية التكنولوجيا الرقمية.

وأضاف أن اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة كان لها استراتيجية لتحقيق مثل هذا التطور الرقمي بالتوافق مع

الهيئات والجمعيات المهنية في دول الخليج وهذا ما تصبوا إليه اللجنة من خلال استمرارها واستقلاليتها.

كما أن تطوير التشريعات والقوانين المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة للمنافسة في هذه التقنيات المالية المتسارعة التي تعود بالنفع والفائدة على المهنة والمتهنين.

وأضاف العازمي أن المؤتمر اتسم بالتنظيم المتميز من قبل هيئة المحاسبين القطرية القانونيين القطرية وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

د.علي العويد :

- المجتمع مطالب بمحو أميته التكنولوجية من أجل مواكبة التحول الرقمي
- استخدام الخدمات الرقمية سوف يؤثر في العنصر البشري بطريقة مختلفة
- تسريع التحول الرقمي والاعتماد على الأنظمة الالكترونية في جميع مناحي الحياة خاصة في ظل توفيرها للوقت والجهد وتحقيق معايير الكفاءة في العمل

كما أن تفعيل توصيات المؤتمر ستعود بالنفع يعود بالنفع على الشركات والمؤسسات المالية ذات الصلة والتي تعد نقلة نوعية ومهمة للمهنة ومزاوليها.

تسريع الأعمال

وأكد رئيس قسم الاستثمار في بنك قطر للتنمية محمد العمادي أن أزمة جائحة كورونا استفادت منها دولة قطر بشكل جيد في تسريع الأعمال سواء في المؤسسات أو البنوك أو الشركات، عبر الاعتماد على الخدمات الرقمية، معتبرا أنها تسببت في ظهور فرص كبيرة أسهمت بشكل كبير في الاقتصاد، وساعدت على تحسين نموذج الأعمال في شركات كثيرة، فضلا عن التحول إلى الاعتماد على التكنولوجيا بشكل أكبر.

وقال إنه لن يكون هناك أي تأثير سلبي على العنصر البشري من التوسع في استخدام الخدمات الرقمية، وإنما ستخلق فرص كثيرة سواء للأفراد أو الشركات للاستفادة منها وتقديم خدمات مبتكرة وجديدة.

وأضاف أن مخاطر تطبيق الخدمات الرقمية موجودة في أي تجربة جديدة، ولكن في ظل وجود الحوكمة المناسبة في أي تكنولوجيا فإننا سنتغلب على هذه المخاطر ونستفيد من الجانب الإيجابي للتكنولوجيا ونبتعد عن سلبياتها.

التحدي الكبير في تطبيق الخدمة الرقمية يتمثل في التأقلم السريع من العنصر البشري مع العالم المتغير للتكنولوجيا الذي يتطور بصورة مستمرة وسريعة، وفقا للعمادي.

بدوره، رأى المدير الإقليمي لتطوير الأعمال في الشرق الأوسط لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية، مالك سري الدين، أن جائحة كورونا أثرت على كل الدول والحكومات وكل القطاعات خاصة المالي في ظل أهمية تكنولوجيا المال "فنتك" ودورها في تسيير الحياة اليومية.

وقال إن الجائحة أسهمت في الوقت نفسه في تقبل العملاء للخدمة الرقمية، إلا أن هناك فجوة كبيرة في قطاع تكنولوجيا المال والخدمات الرقمية ومهارات الموظفين الذين في حاجة ماسة لاكتساب مهارات جديدة لمواكبة التطور الرقمي.

فرص جديدة

ورأى أن التوسع في استخدام الخدمات الرقمية واستحداث بعض المصارف للفروع الرقمية من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على العنصر البشري دون أن يُحدث بطالة، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن هذا الأمر مثلما سيقلص بعض الفرص، فإنه سيخلق فرصا جديدة.

لوضع آليات التعاون المشتركة بين الجانبين

"العلاقات العامة" و"المحاسبين" وقعتا مذكرة تفاهم

سعياً لتعزيز دور جمعيات النفع في الاهتمام بتطوير وتنمية خدماتها لكافة قطاعات المجتمع ، وقعت جمعية العلاقات العامة الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مذكرة تفاهم في 10 يناير 2022 ، لوضع آليات عمل تعاون مشتركة للتنمية البشرية وصقل خبرات العاملين في مجالي العلاقات العامة ومزاولة مهنة المحاسبة وذلك بحضور المسؤولين من الجانبين.

تقديم الدعم اللوجستي

وفي هذا السياق ، أشار رئيس مجلس إدارة العلاقات العامة الكويتية جمال جاسم النصر الله إلى أن الاتفاقية تعكس حرص جمعيات النفع العام لتطوير قدرات منتسبيها من الأعضاء من خلال تبادل الخدمات المقدمة من الجانبين ، لافتاً أنه بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين ، فإن جمعية العلاقات العامة الكويتية ستقوم بتطوير وتقديم الدعم اللوجستي لجمعية المحاسبين في مجال العلاقات العامة وفن التواصل مع المجتمع وعمل دورات تدريبية وتقديم الدعم والمشورة الفنية والعمل على إظهار الصورة الحقيقية والدور الريادي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من خلال كافة وسائل الاتصال والإعلام المباشر وغير المباشر ، مع تزويد الطرف الثاني بآخر المستجدات والأفكار والمقترحات في مجال تطوير العلاقات العامة.

تبادل الخبرات

وبدوره ، أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن جمعية المحاسبين ، وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين ، فإن الجمعية تدعو مسؤولو جمعية العلاقات العامة وبعض أعضاء الجمعية العمومية للأنشطة التي تقوم بها الجمعية وتعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في مجال التدريب وإقامة ورش العمل لمنتسبي الجمعية وتعزيز التعاون في مجال الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتغطية ورعاية أنشطة الجمعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد حضر توقيع مذكرة التفاهم من جمعية العلاقات العامة الكويتية رئيس مجلس ادارة جمعية العلاقات العامة الكويتية جمال جاسم النصر الله وأمين سر الجمعية محمد خالد الياسين وأمين الصندوق بشار عيسى الهندي.

كما حضر من جمعية المحاسبين المراجعين الكويتية رئيس مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطبيخ ونائب رئيس مجلس الإدارة راشد عوض الهطلاني وعضو مجلس الإدارة فهد مطلق العازمي.

جمال النصر الله :

- تطوير وتقديم الدعم اللوجستي لجمعية المحاسبين في مجال العلاقات العامة
- حرص جمعيات النفع العام لتطوير قدرات منتسبيها من الأعضاء من خلال تبادل الخدمات المقدمة في الجانبين

فيصل الطبيخ :

- تعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في مجال التدريب وإقامة ورش العمل لمنتسبي الجمعية
- دعوة مسؤولو جمعية العلاقات العامة وبعض أعضاء الجمعية العمومية للأنشطة التي تقوم بها جمعية المحاسبين
- تعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في مجال التدريب وإقامة ورش العمل لمنتسبي الجمعية

"هيئة الشباب" طلبت توصيات جمعية المحاسبين لتفعيل تدريب وتوظيف الشباب الكويتي حديثي التخرج

الهيئة العامة للشباب
YOUTH PUBLIC AUTHORITY

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

طلبت الهيئة العامة للشباب من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التنسيق معها لعقد اجتماع للوقوف على احتياجات سوق العمل في القطاع الأهلي من المهارات المطلوبة لشغل الوظائف والمهن ، وبحث آلية تعاون مشتركة لتنفيذ برنامج تدريبي وتوظيفي للتخصصات الإدارية في القطاع الخاص ، حتى يتسنى للهيئة تأهيل الشباب الكويتي بمقتضى توصيات التي تقدمها الجمعية.

ولفتت الجمعية في كتابها أن طلبها هذا ، يأتي من منطلق حرص الهيئة على تنفيذ المشاريع والبرامج التدريبية التي تركز على تكوين رأس مال بشري وإبداعي والاستثمار في شباب الكويت من توظيف أقصى إمكاناتهم حاضراً ومستقبلاً في جميع مجالات الحياة ولأهمية جمعيات النفع العام والقطاع الخاص كشريك أساسي في بناء الدولة والمجتمع.

وبينت الهيئة أن توجهها يأتي في إطار سعي الهيئة العامة للشباب في تنفيذ رؤية كويت جديدة 2035 ضمن مشروع صناع العمل الذي يعد من أهم مشاريع تلك السياسة والتي يهدف إلى تأهيل الشباب الكويتي والعمل على توظيفهم بما يتماشى مع متطلبات السوق واحتياجاته الفعلية ويشرف على البرنامج نخبة من الأكاديميين والاستشاريين بمناهج تدريبية ترتقي بالمتأهلين إلى تجهيزهم لعناصر فاعلة ومحترفة في أماكن عملهم المستقبلية.

خدمات استشارية تقدمها الجمعية لـ"المشروعات الصغيرة"

الصندوق الوطني
لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة
THE NATIONAL FUND
FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISE DEVELOPMENT

طلب الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المشاركة في "منصة استشارة" التابعة للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوظيفها بالشكل المناسب الذي يحقق زيادة مشاركة هذه المشاريع في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والمصلحة العامة.

وكان الصندوق قد أعلن إطلاق منصة استشارة التي تقدم خدمات إدارية وفنية ومالية وتخصصية لمساعدة رواد الأعمال في مجال التوجيه والإرشاد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

"المحاسبين" اقترحت على "التجارة" إضافة برنامج غسل الأموال إلى خطتها التدريبية السنوية

حرصاً منها على توعية أعضاءها بقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية القانون في عمل مزاولي مهنة المحاسبين والمراجعين الكويتية، خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وزارة التجارة والصناعة بغرض إضافة برنامج تدريبي عن غسل الأموال ضمن خطة التدريب.

وأشارت الجمعية في كتابها إلى أن الجمعية بصدد اعتماد برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات والذي نصت عليه المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات رقم 103 لسنة 2019 والتي تشير إلى أنه يجب على مراقب الحسابات القيام بتطوير قدراته المهنية والحرص على التدريب المستمر.

ولفتت أنه بالإشارة إلى أن طلبها إضافة برنامج تدريبي عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يأتي في إطار قيام وفد الجمعية بتوضيح عدم خضوع مكاتب مراقبي الحسابات لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 106 لسنة 2013.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

العيسى ممثلاً لـ"المحاسبين" في "لجنة تقصي الحقائق للأشغال"

رشحت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عضو مجلس إدارتها عبد الله مروان العيسى للمشاركة في لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا عبد الرحمن الفارس.

وأوضحت الجمعية في كتاب ترشيحها يأتي من منطلق حرص الجمعية على دعم أواصر التعاون بينها وبين كافة الجهات الحكومية وكذلك تطوير أواصر التعاون بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

"نزاهة" دعت المحاسبين لـ"حوكمة الشركات"

دعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد"نزاهة" جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للمشاركة في الحلقة النقاشية " حوكمة الشركات الخاصة" والتي تأتي في إطار جهود مكافحة الفساد "نزاهة" ضمن استراتيجية مكافحة الفساد "نزاهة" وعلى الأخص حوكمة الشركات في دولة الكويت.

وأشارت نزاهة إلى أن ورشة العمل تأتي في إطار إرساء مبادىء الحوكمة في الشركات بما يسهم في ترسيخ قيم النزاهة في القطاع الخاص من أجل تدعيم بنية تجارية نشطة وجاذبة للاستثمار الخارجي لتعزيز مكانة الكويت على ساحة الأعمال التجارية والمالية العالمية.

نزاهة Nazaha

بالتعاون مع معهد بازل للحوكمة

"المحاسبين القطرية": ورش عمل متخصصة وفعاليات متنوعة

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مبادرتها التدريبية الثانية للمحاسبين والخريجين القطريين بمشاركة عدد 11 متدرب من بنك الدوحة وجهات أخرى لمدة 6 شهور من التدريب والتأهيل المستمر والتدريب للحصول على عدد 2 شهادة مهنية معتمدة دولياً وذلك في الفترة من 24مايو وحتى 25 نوفمبر 2021 ، كما أقامت الجمعية حفلاً لتكريم المشاركين في مبادرة التدريب الميداني الاولى وكذلك المشاركين الحاصلين على شهادات مهنية معتمدة من خلال الجمعية وذلك بقاعة ابن خلدون في جامعة قطر. وقد نفذت الجمعية البرنامج التدريبي المؤهل للحصول على" شهادة في إدارة المالية العامة Cert PFM لموظفي عدد من الجهات المختلفة. كما نفذت الجمعية البرنامج التدريبي "الموازنات التقديرية وطرق إعدادها" لعدد من موظفي الجهات والمؤسسات.

كما نفذت الجمعية بالتعاون مع قسم المحاسبة بكلية الادارة والاقتصاد بجامعة قطر ندوة حول " المحاسبة في حياتنا" قدمها الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الادارة.

Qatar Association of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

وقامت الجمعية بتنفيذ ورش عمل متخصصة بالتعاون مع معهد بازل للحوكمة وذلك حول" أفضل الآليات والممارسات لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وجهود دولة قطر" نفذتها الدكتورة كاترينا بوغسلافيكيا مدير مؤشر بازل لمكافحة غسل الاموال بحضور عدد كبير من موظفي الجهات والمؤسسات.

وقامت الجمعية بتنفيذ ورش عمل حول" فن الادخار" نفذها الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الادارة بحضور يتجاوز 250 مشارك بالندوة.

وقد بدأت الجمعية في تنفيذ البرنامج التدريبي المؤهل للحصول على شهادة مدقق داخلي معتمد CIA بمشاركة عدد من موظفي الجهات والمؤسسات

تأثير تقنية المعلومات وأثرها على أخلاقيات المهنة

دعت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للمشاركة في ورشة عمل حول تأثير تقنية المعلومات وأثرها في أخلاقيات المهنة.

وطلبت الهيئة السعودية جمعية المحاسبين بترشيح مهتمين في الجهات التشريعية والمسؤولين عن الحوكمة والمحاسبين القانونيين الممارسين. وبينت الهيئة السعودية أن تلك الموضوعات سيتم تناولها خلال فعاليات الحلقة النقاشية.

وتأتي دعوة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من قبل الهيئة في ظل التعاون المستمر بين الجانبين لتعزيز وتطوير التعاون من أجل تعزيز دور المهنة على المستوى الخليجي.

وأوضحت أن المشاركات في الفعاليات التي تنظمها الجمعيات والهيئات المهنية تعزز مكانة ودور مهنة المحاسبة وتعطي دفعة إيجابية للعمل المحاسبي الخليجي .

SOCPA
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

"المحاسبين والمراجعين العرب" عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين

أعلن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب حصوله على عضوية شبكة الاتحاد الدولي للمحاسبين. كما أعلن عن توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين والتي بدورها سترسخ أسس الشراكة والتعاون بما يجلب المنفعة الاستراتيجية للطرفين.

وأوضح أن كلا الاتحادين سيقوم بدعم المبادرة والمشاركة بها عند اللزوم ، وبما يشمل إقامة الفعاليات المشتركة على نحو المؤسسات المملوكة للدولة ومنظمات المحاسبة المهنية في إصلاح إدارة المالية العامة : التعافي بعد كورونا"

ولكونه عضواً في شبكة الاتحاد الدولي للمحاسبين ، سيؤدي اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب دوراً أساسياً في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من خلال العمل على تسهيل إجراءات تبني وتطبيق المعايير الدولية ، إضافة إلى تقديم الدعم القيادي فيما يتعلق بتقديم الدعم القيادي بالمسائل التي من شأنها التأثير على مهنة المحاسبة. كما يوضح بيان السياسة العامة لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين.

"أيوفي" : مسودة معيار الحوكمة للتمويل المشترك

وافقت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، في الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لها على إصدار مسودة معيار الحوكمة حول التمويل المشترك.

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتشكيل نقابات لتلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة للعملاء السياديين أو الشركات، حيث لا يمكن لمؤسسة مالية إسلامية واحدة أن تمول كامل مبلغ المعاملة أو لايمكنها أخذ مثل هذا التعرض من عميل واحد، إلى جانب بعض الأسباب الأخرى. من المحتمل أن تواجه معاملات التمويل المشترك بعض القضايا المتعلقة بالالتزام الشرعي، بالإضافة إلى بعض المسائل حول الحوكمة والرقابة والمخاطر. ورأى المجلس بأن هناك حاجة إلى تطوير معيار حول التمويل المشترك يهدف إلى وضع إطار لحوكمة معاملات التمويل المشترك على مدى دورة حياة هذه المعاملات بأكملها بما يتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة والحوكمة الشرعية.

ويحدد المعيار المتطلبات الرئيسية المتعلقة بالالتزام الشرعي، والشفافية، والمعاملات العادلة / تجنب تضارب المصالح ، وغير ذلك من ممارسات الحوكمة الجيدة التي تنطبق في مختلف مراحل معاملة التمويل المشترك. تشمل هذه المراحل منح التفويض، والتسويق والتفاوض، وإغلاق المعاملة، واستمرارية المعاملة واستحقاقها / تصفيتها (سواء في وقت مبكر أو حسب تاريخ الاستحقاق الأصلي).

وصرح رئيس مجلس الحوكمة والأخلاقيات لأيوفي فاروق رازا، قائلاً: "يهدف المجلس إلى تشجيع أفضل ممارسات الحوكمة في مختلف المجالات التي تعتبر ضرورية لتطوير صناعة التمويل الإسلامي. وتشمل معاملات التمويل المشترك أطرافًا وأصحاب مصالح متعددين، كما تشمل عادةً قدر أكبر من التمويل، وهي بالتالي عرضة لمخاطر إضافية من منظور الالتزام للشرعي والحوكمة الشرعية والشفافية والمعاملة العادلة والمنصفة لأصحاب المصالح".

بالتعاون بين جمعية المحاسبين والهيئة العامة للقوى العاملة

تدريب وتأهيل 20 باحث عن عمل من المحاسبين حديثي التخرج

بالتعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والهيئة العامة للقوى العاملة، تم توقيع عقد تدريب وتأهيل 20 باحث عن عمل من المحاسبين حديثي التخرج وذلك في إطار دور الجمعية المستمر والمتواصل لخدمة مزاولي المهنة والمجتمع.

ويعد هذا التعاون الثاني من نوعه بين الجانبين حيث قامت جمعية المحاسبين في المرة الأولى بتدريب وتأهيل 20 باحثا عن عمل من المحاسبين حديثي التخرج والذي تكلل بنجاح منقطع النظير.

وقد تم توقيع العقد بحضور مسؤولي الجمعية والهيئة العامة للقوى العاملة، حيث تم الانتهاء من مرحلة التوجيه والإرشاد من 17 إلى 21 نوفمبر 2021 فيما تم تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج والتي تتضمنت : أساسيات التدقيق الداخلي وقانون الشركات ومتطلبات هيئة أسواق المال.

كما تم تنفيذ برنامج محاسب مالي دولي معتمد CIFA من 7 إلى 12 ديسمبر 2021.

"الجمعية" عقدت برنامج محاسب مالي دولي معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "محاسب مالي دولي معتمد CIFA "وذلك خلال الفترة من 11 أكتوبر الى 10 نوفمبر 2021 .

وقد شهد البرنامج إقبالاً كبيراً من أعضاء الجمعية وذلك لأهميته الكبيرة لدى الشركات العاملة في القطاعين الحكومي والخاص.

كما أن البرنامج يمثل أحد المحاور الرئيسية التي تطور قدرات مزاولي المهنة وتأهيلهم للدخول وبقوة إلى سوق العمل.

دورة تنشيطية للمتقدمين لوظائف تخصص المحاسبة

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، عقدت جمعية المحاسبين دورة تنشيطية للمتقدمين للوظائف تخصص المحاسبة باللغة الإنجليزية من 27 نوفمبر 2021 إلى الأول من ديسمبر 2021 وتناولت الدورة : مقدمة في المحاسبة المالية ومحاسبة متوسطة ومحاسبة التكاليف.

وتأتي الدورة لتعزيز قدرات مزاولي المهنة المتقدمين لوظائف المحاسبة

إطلاق برنامج مدقق داخلي معتمد CIA

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "مدقق داخلي معتمد CIA" خلال الفترة من 5 سبتمبر 2021 وحتى 14 ديسمبر 2021 ، حيث تتضمن البرنامج عدداً من المحاور الرئيسية وهي :

الجزء الأول : أساسيات التدقيق الداخلي وأسس التدقيق الداخلي والاستقلالية والموضوعية والمهارة والعناية المهنية اللازمة وتأكيد وتحديد الجودة والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ومخاطر الاحتيال.

وقد تناول الجزء الثاني ممارسة التدقيق الداخلي وإدارة نشاط التدقيق الداخلي والتخطيط لمهمة التدقيق وتنفيذ مهمة التدقيق وتبليغ نتائج المهمة ومراقبة التقدم.

وفيما يتعلق بالجزء الثالث من البرنامج فهو يشمل : معارف الأعمال وأمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية.

يتقدم
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
باسمى آيات التهاني والتبريكات

لمعالي السيد / عبدالوهاب الرشيد

وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار

متمنين له دوام التوفيق
والسداد لما فيه خير الكويت وأهلها

يتقدم
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بالتهاني والتبريكات

للسيد / خالد صنهات المطيري

بمناسبة اختياره
رئيساً لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية بالتزكية

متمنين له التوفيق والسداد

مرحباً بالأعضاء الجدد

59 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

أكتوبر - ديسمبر 2021

-1	سليمان يوسف عبدالله بورحمة
-2	برجس محمد برجس العيد
-3	رقية يوسف ابراهيم العبدالرزاق
-4	حسين محمد حسن الكندري
-5	يوسف أحمد عبدالله على عبدالله
-6	عدنان حميدي صالح الخالدي
-7	عبدالرحمن محمد عبدالرحمن الخراز
-8	عبدالرحمن خالد حسين الخراز
-9	خالد على طارش الظاهر
-10	محمد فؤاد محمد صرام
-11	نور سمير عبدالعزيز اللوغاني
-12	عبدالله احمد فيصل العبدالاله
-13	جوى احمد عبدالعزيز العيسى
-14	محمد خالد بدر المنصوري
-15	حمد بدر محمد السعد
-16	فاطمة محمد هبر الشمري
-17	أفنان أحمد عبدالرحمن الفضلي
-18	أنفال عبدالمجيد سليمان سليمان
-19	محمد عبدالله خالد العبيدان
-20	أحمد عبدالمحسن حسين الكندري
-21	نورة محمد الحسيان
-22	حمد راشد شباب الشمالي
-23	مي أحمد العبد الجليل
-24	ثويني محمد العازمي
-25	مريم غازي العتيبي
-26	خالد فلاح مدلول الشمري
-27	ريم فيصل الرشود
-28	بدر عبدالهادي عايض العصيمي
-29	حسين محمد عنيزان الهاجري
-30	مرام خالد محمود عوض
-31	على راشد عيسى بلوشي
-32	منيرة عيسى علي ابا القلوب
-33	خالد مفلح خالد المطيري
-34	رقية حسن يوسف حسن
-35	أسماء عبدالله الكندري
-36	دلال محمد الطبطبائي
-37	عبدالعزيز على عويد
-38	عائشة على حمد بوحمدي
-39	على جمال منصور المطوع
-40	على جلال ابراهيم القطان
-41	فلاح حسن نقيمش العنزي
-42	يوسف أحمد عبدالله الحمود
-43	روان جاسم محمد المعييف
-44	عبدالرحمن خالد حمدان العازمي
-45	شيخة صلاح سليمان النامي
-46	فواز بنيه عايد الزايدي العنزي
-47	لولوه عبدالله الفوزان
-48	عبدالمحسن حمد المخيال
-49	طلال وليد خالد السفيح
-50	حصه سلطان ماجد الشايع
-51	وضحة عبدالله خليل المصيبيح
-52	عمر صالح عبدالله العنزي
-53	هاشم موسى مهنا المهنا
-54	خالد عبدلله شهاب الوهيب
-55	حسن عبدالكريم محمود الفودري
-56	حمود رياض الشايجي
-57	أمل غنام لافي المطيري
-58	سندس هشام عبدالله عبدالرزاق المطوع
-59	نور عادل سعود العازمي

بكم ... تفتخر الكويت